الحراك المهني وتفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين

دراسة تتبعية لعينة من العمالة السورية اللاجئة بالمجتمع المصري

د. عبد المجيد أحمد هندي (*)

الملخص:

استهدفت الدراسة تتبع أوضاع اللاجئين من خلال الوقوف على حالة الحراك المهني، وتوصيف أبرز الجوانب التي من شأنها التأثير في تفضيلات العودة الطوعية، أو إعادة التوطين لبلد ثالث لدى العمالة السورية اللاجئة بمصر، وقد أُسست الدراسة على تساؤلات عدة منها، ما أوجه التأثير الإيجابي والسلبى للحراك المهني في تفضيلات العودة الطوعية للموطن الأصلي أو إعادة التوطين، وإلى أي مدى يؤثر الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعمالة السورية في حالة الحراك المهني لديهم، وهل لمدة الإقامة بالمجتمع المضيف تأثيرًا سواء في الحراك المهني أو في تفضيلات العودة أو إعادة التوطين. اتخذت الدراسة من نظريات الاختيار العقلاني والاستيعاب المجزأ ونموذج الاستيعاب موجهًا نظريًا، واعتمدت منهجيًا على طريقة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وصحيفة الاستبيان الإلكتروني كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من العمالة السورية اللاجئة قوامها (٤٨٩) مفردة، وأوضحت النتائج العامة أن غالبية من حققوا حراكًا صاعدًا لا يرغبون في العودة للموطن الأصلي أو إعادة التوطين إلى بلد ثالث، وفى المقابل فإن غالبية ذوى الحراك الهابط يرغبون في إعادة التوطين ثم العودة للموطن الأصلي، وكلما اتجه الحراك المهني رأسيًا لأعلى، زاد التوجه نحو عدم

(*) أستاذ مساعد- جامعة المنيا- كلية الآداب، قسم الدراسات السكانية.

[المَقَالَاتُ وَالدِّرَاسَاتُ والْأَبْحاثُ المَنْشورَةُ بِالْمجَلَّةِ، لَا تَعْكِسُ وُجْهَةَ نَظَرِ مَرْكَزِ البُحوثِ وَالدِّرَاسَاتِ الِاجْتِماعيَّةِ، وَإِنَّمَا تُعَبِّرُ عَنْ آرَاءِ مُؤَلِّفِيهَا].

الموافقة على العودة الطوعية أو إعادة التوطين، وأن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي يمثلان العامل المؤثر في تحقيق الحراك المهني الصاعد، وأن من حققوا حراكًا مهنيًا صاعدًا قد أمضوا أكثر من نصف عقد من الزمن على الأقل بالمجتمع المضيف، وبالمقارنة تنخفض سنوات الإقامة لذوي الحراك الهابط، أخيرًا تتزايد نسب عدم الموافقة على العودة أو الانتقال لموطن آخر كلما زادت مدة الإقامة بالمجتمع المضيف.

الكلمات المفتاحية:

الحراك المهني، العودة الطوعية، إعادة التوطين، اللاجئون.

Occupational Mobility and Preferences for Voluntary Repatriation and Resettlement

A follow-up Study of a Sample of Syrian Refugee workers in the Egyptian Society

Dr. Abdel-Majeed Ahmad Hendy

The study aims to follow-up the situation of refugees by examining the state of professional mobility and describing the most important aspects influencing the preferences of voluntary repatriation or resettlement to a third country among Syrian refugee workers in Egypt. The study was based on several questions, including: What are the aspects of the positive and negative impact of professional mobility on preferences for voluntary repatriation to the original country or resettlement, What is the extent of the impact of the economic and social integration of Syrian workers on their professional mobility, does the duration of residence in the host country have any effect on occupational mobility or preferences for repatriation or resettlement. The study took the theories of rational choice, Segmented assimilation and the Assimilation model as a theoretical guide. Methodologically, the study used the sample social survey method, and the electronic questionnaire sheet as a data collection tool. The study was applied to a simple random sample of Syrian refugee workers consisting of (489) individuals, the general results showed that the majority of those who achieved upward mobility do not wish to return to the

country of origin or resettlement to a third country. On the other hand, the majority of those with downward mobility wish to resettle and then return to the country of origin, The higher the occupational mobility tends vertically, the greater the tendency towards not favoring voluntary return or resettlement, and that socioeconomic integration represent the influencing factor in achieving upward professional mobility, and that those who achieved upward mobility have spent at least half a decade in the host country, and in comparison, the years of residence decrease for those with downward mobility. Finally, the rates of refusal to return or resettle to another country increase, the longer the period of living in the host society.

Keywords:

Occupational Mobility, Voluntary Repatriation, Resettlement, Refugees.

مقدمة:

لا زالت الهجرة القسرية وحركات اللجوء حقلًا خصبًا للدراسات السوسيوديموجرافية، فبعد أن وُجهت بوصلة البحث صوب برامج حماية وتأهيل اللاجئين في ظل تداعيات الإقصاء والاندماج الاجتماعي، والتي كان للباحث نصيبٌ في دراسة أحد جوانبها- اتجه البحث في الآونة الأخيرة إلى تتبع الأوضاع الاقتصادية لهؤلاء المهاجرين في ظل المحاولات الدولية لإعادة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي؛ من خلال تشاورات وتفاعلات إقليمية ودولية وأممية مشهودة.

ومن المتعارف عليه أن موجات الهجرة القسرية قد حملت معها أعدادًا غفيرة من اللاجئين ذوي الخبرات والمهارات والكفاءات المهنية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مع وفرة من المدخرات المالية لبعضهم، لإعادة ضخها واستثمارها في المجتمع المضيف، في حين أن البعض الآخر يعاني من أوضاع اقتصادية متردية، ويعيش على إمدادات المساعدات والإعانات المادية متنوعة المصادر.

وفي جميع الأحوال فإن بقاء كلا الفريقين في البلد المضيف مرهون بالعديد من الأوضاع المعيشية، لعل أهمها الاستقرار الاقتصادي مقابل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض المجتمعات مؤخرًا، والتي تُعد في حد ذاتها بوصلة توجيه لحالة الحراك المهني، وكذا العودة الطوعية؛ سواء للموطن الأصلي أو إعادة التوطين لأي دولة أخرى.

وعلى الصعيد القومي، شهد النظام الاقتصادي وما قدمه السوريون من تحويلات تتعلق بضخ العديد من الأموال والاستثمارات تدوير الكثير من الأنشطة الاقتصادية، وخلق حالة من التنافسية بين هؤلاء اللاجئين وأبناء المجتمع في العديد من الموارد الاقتصادية، بما في ذلك فرص العمل وسبل العيش، خاصة وأن مجتمعنا المصري لا ينظر إلى السوريين كنازحين يقيمون بمخيمات معزولة؛ كحال كثير من اللاجئين في العديد من البلدان.

وقد أظهرت الإحصاءات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ***"UNHCR Egypt"***، في مارس (٢٠٢٣) - أن إجمالي حجم اللاجئين السوريين المسجلين في مصر يمثل (١٤٧٠٨٣) مواطنًا من بين (٢٩٣٥٥٦) من اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين بالفعل. ويُعد هذا الحجم الأكبر مقارنة بالجنسيات الأخرى، فنسبة السوريين من بين إجمالي الجنسيات الأخرى تمثل النصف بمقدار (٥٠,١٪)، ويلي ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء من السودانيين، حيث تصل نسبتهم إلى (٢٠,٧٪) أي قرابة الربع من إجمالي حجم اللاجئين، بينما تمثل الجنسيات الأخرى مثل: (جنوب السودان، وإريتريا، وإثيوبيا) نسبًا ضعيفة لا تصل إلى ربع نسبة السوريين أو نصف نسبة السودانيين المقيمين بمجتمعنا (UNHCR Egypt , 2023_b). ونظرًا لموقع مصر الجغرافي، فهي تُعد جزءًا من مبادرات العودة الطوعية لسوريا، أو إعادة التوطين للبلدان الأخرى، ففي العام السابق (٢٠٢٢)، تم إعادة توطين (٤١٠١) لاجئ إلى بلدان مختلفة، فضلًا عن تقديم (٢٨٣٤) لاجئًا للنظر في إعادة توطينهم لبلدان مثل: بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا والنرويج والبرتغال، والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (UNHCR Egypt , 2023_a).

ولعل ما أشارت إليه نتائج التقارير والأدبيات السابقة من تحقق جوانب الاندماج الاجتماعي والتكيف المجتمعي، مع تحسن الأوضاع المعيشية والاقتصادية لدى بعض المهاجرين قسرًا من السوريين؛ مقارنة بنظائرهم من الجنسيات العربية والإفريقية الأخرى- ربما يعبر عن ملامح حالة النشاط والحراك المهني لدى تلك العمالة في مختلف الأنشطة التجارية والمهنية بالقطاعين الخاص وغير الرسمي (Koch, 2014: pp.905-923)، ومن خلال تتبع الإحصاءات المسجلة لهذا العدد الغفير من السوريين المقيمين بمصر عبر السنوات- يُلاحظ تفاوتات طفيفة عند رصد حجم العودة الطوعية أو إعادة التوطين لبلد آخر، في ظل ما تنادي به المنظمات الدولية والمجتمع الدولي من تسهيلات وضمانات الدخول الآمن للعودة للموطن الأصلي، فوفقًا لتقرير البنك الدولي حول "قدرة

اللاجئين السوريين على العودة إلى ديارهم" عام (٢٠١٨) قدر حجم العائدين بحوالي (١٠٣٠٩٠) سوريًا لبلادهم طوعًا (World Bank, 2019)، وتشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين السوريين العائدين طواعية إلى سوريا عام (٢٠٢٢) بلغ حوالي (٤٧٦٢٣) لاجئا سوريًا، بعد الإقامة ببلدان مصر ولبنان والأردن وتركيا والعراق، خلال (١١) شهرًا من عام (٢٠٢١) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيو٢٠٢٢).

وبالنسبة لعدد كبير من هؤلاء المهجرين قسرًا، فإن العودة الطوعية تُعد نتيجة حتمية ومتوقعة، إلا أن حالة الحراك المهني الصاعد قد تبطئ من قرار العودة الطوعية؛ مع زيادة سنوات الإقامة واستمرارها بلا عقبات، في حين أن حالة الحراك المهني الهابط قد تعجل به- في ظل انعدام الأمن الاقتصادي والافتقار لسبل العيش- حتى لو كان الانتقال مؤقتًا إلى مجتمعٍ آخر من المجتمعات المضيفة.

وفي ضوء ما تم عرضه سوف تحاول الدراسة تتبع الأوضاع الاقتصادية لهؤلاء المهاجرين؛ من خلال حراكهم المهني منذ وصولهم وحتى وقت إجراء الدراسة، وكيفية تأثير حالة الحراك المهني داخل الجيل الواحد؛ سواء أكان تصاعديًا أو تنازليًا في تفضيلات العودة الطوعية للموطن الأصلي، أو إعادة التوطين لبلد آخر.

أولًا- منهجية دراسة العلاقة بين الحراك المهني والعودة الطوعية وإعادة التوطين:

١- أهمية الدراسة وأهدافها:

أ. أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها في محاولة صوغ تصور نظري يفسر العلاقة بين الحراك المهني والعودة الطوعية وإعادة التوطين، في ظل الاهتمام الواضح من جانب دراسات الهجرة الدولية في رصد مدى مساهمة اللاجئين في الاقتصادات المحلية وحراكهم المهني.

- كما برزت أهمية الدراسة من خلال مسح الأدبيات المتخصصة في الهجرات الدولية على المستوى القومي، والتي أبانت- في حدود ذلك المسح- عدم توافر دراسة واحدة حول استقصاء قرارات العودة الطوعية وإعادة التوطين للاجئين المقيمين بالمجتمع المصري.
- يُعد تقصي وتتبع توجهات المهاجرين قسرًا بشأن أوضاع الحراك المهني المؤثرة في تفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين لديهم، من متطلبات صوغ استراتيجيات ومقترحات جديدة لإدارة شؤون اللاجئين؛ لأجل الوقوف على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ومختلف العوامل المؤثرة في قرارات العودة أو الهجرة لبلد ثالث.

ولاختيار موضوع الدراسة اثنان من الدوافع؛ أولهما: **"الدوافع الذاتية"** الناتجة عن متابعة متواصلة لأحوال اللاجئين في مجتمعنا المصري، فضلًا عن الرغبة في تتبع تلك الفئة من المهاجرين بعد إجراء دراسة مسبقة حول اندماجهم الاجتماعي في عام (٢٠١٧)، وملاحظة الباحث العلمية حول أوضاع هؤلاء اللاجئين ونشاطهم المهني بالبيئة المصرية. أما ثاني هذه الدوافع فيكمن في: **"الدوافع الموضوعية"** والخاصة بمعرفة أوجه تأثيرات الحراك المهني في تفضيلات العودة الطوعية لبلد المنشأ، التي تتبناها الهيئات الدولية، ويسعى نحو تحقيقها الغالبية من اللاجئين.

ب. أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على الجوانب الموضوعية والذاتية لحالة الحراك المهني، والوقوف على أبرز الجوانب التي تؤثر في تفضيلات العودة الطوعية أو إعادة التوطين لبلد ثالث.
- دراسة وتتبع المصاحبات الإيجابية والسلبية للحراك المهني في التأثير في تفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين.
- تتبع وتحليل الأوضاع الاقتصادية والنشاط المهني للعمالة السورية، من خلال

الوقوف على حالة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لذلك النمط من المهاجرين الدوليين.

- الوقوف على مدى تأثير الأوضاع الراهنة للموطن الأصلي في تفضيلات قبول أو رفض العودة الطوعية بجانب الحراك المهني بالمجتمع المضيف.

ج. إشكالية الدراسة:

أكدت الإحصاءات المشار إليها سلفًا على استمرار إقامة أعدادٍ لا بأس بها من العمالة السورية اللاجئة بمجتمعنا المصري؛ بعد مضي أكثر من عقد من الزمن على الأزمة السورية في عام (٢٠١٢)، ولا شك في أن هذه الجماعات من العمالة تتدرج بين الأنشطة المهنية ذات المهارات المتدنية إلى كبار رجال الأعمال والمستثمرين- بمعنى أنها تتدرج في حراكها مهنيًا-، وأولئك لم تتضح بعد نياتهم وقراراتهم بشأن العودة للموطن الأصلي، أو إعادة التوطين لبلد آخر، أو الاستدامة في المجتمع المضيف.

وفي ظل ما يسعى له المجتمع الدولي من عودة المهاجرين قسرًا من ناحية، وما شهده مجتمعنا من تضخم وأوضاع اقتصادية متأزمة تدلل على اتجاه حالة الحراك الاجتماعي ككل لأسفل لدى قطاع عريض من الشرائح الاجتماعية من ناحية أخرى- كان من المتوقع أن نشهد كثافة في تيارات الهجرة الدولية المتجهة من مصر إلى سوريا أو أية مجتمعات أخرى، بل على العكس يمكن أن نلحظ أن محاولات إعادة هؤلاء اللاجئين لموطنهم أو لأى بلد آخر لا تزال تمثل نسبًا منخفضة، بل وهناك من الشواهد ما يؤكد نجاح العمالة السورية في أن تختلق فرص عمل ونجاحات ملحوظة، أسهمت في اقتصاديات مجتمعنا، بل ربما تحقق من خلالها حراكًا مشهودًا بعد تلك السنوات الطويلة من العيش والإقامة والعمل، ولهذا يمكن بلورة إشكالية الدراسة في تساؤل **مؤداه: إلى أي مدى يمكن أن يكون للحراك المهني تأثيرٌ في تفضيلات اللاجئين للعودة للموطن الأصلي، أو الانتقال إلى موطن آخر مغاير عبر عملية إعادة التوطين؟**

د. تساؤلات الدراسة:

١. ما أوجه التأثير الإيجابي والسلبي للحراك المهني في تفضيلات العودة الطوعية للموطن الأصلي، أو إعادة التوطين لدى العمالة السورية اللاجئة بالمجتمع المصري؟

٢. إلى أي مدى يؤثر الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعمالة السورية في حالة الحراك المهني لديهم؟

٣. هل لمدة الإقامة بالمجتمع المضيف تأثيرٌ؛ سواء في الحراك المهني أو تفضيلات العودة، أو إعادة التوطين لدى العمالة السورية اللاجئة؟

٤. إلى أي مدى تؤثر الأوضاع الراهنة للموطن الأصلي في تفضيلات قبول أو رفض العودة الطوعية، بجانب الحراك المهني بالمجتمع المضيف؟

٢- الإجراءات المنهجية:

أ. نوع الدراسة:

يمكن تصنيف الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية التتبعية؛ لما تسعى إليه من محاولات لتوصيف حالة الحراك المهني بين الموطن الأصلي والمجتمع المضيف، وبالتالي الكشف عن آليه تأثير الحراك المهني في توجيه تفضيلات العودة الطوعية، وإعادة التوطين لبلد آخر- عبر مستويين:

- **مستوى التحليل النظري**: وفيه سيتم استعراض الأدبيات والتوجهات النظرية التي فسرت الحراك المهني لدى المهاجرين الدوليين، وعلاقة ذلك بالعودة الطوعية وإعادة التوطين على المستوى المايكرو ***Micro Level***، وبالتالي استخلاص القضايا والمقولات الموجهة للدراسة الميدانية.
- **مستوى التحليل التطبيقي**: من خلال قياس الحراك المهني، ومدى تأثيره في توجيه تفضيلات العودة الطوعية. بالتالي تتبع ما ألحقه الحراك المهني من تغير أو ثبات في نيات العودة؛ بعد مضي أكثر من خمس سنوات من البحث الميداني

الذي تم تنفيذه في أكتوبر من عام (٢٠١٧)، والذي أُجري بمجتمع الدراسة نفسه على تلك الفئة من العمالة، وقد أشارت بعض نتائجه إلى أن الغالبية من حالات البحث تحقق لديها الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ولا توجد لديها مشكلات في استمرار الإقامة بالمجتمع المصري، وأن قرار العودة الطوعية للموطن الأصلي يأتي كبديلٍ ثانٍ لهم، ومشروط بتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وإعادة الإعمار(عبد المجيد أحمد هندي، ٢٠١٧).

ب. الطريقة العامة للبحث وأداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على **منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛** كأفضل المناهج البحثية المناسبة لقياس الحراك المهني، وتغطية نطاق عريض لاتجاهات المجتمع البشرى نحو العودة الطوعية أو الهجرة إلى بلد آخر، ولذا اعتمد الباحث على صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

وقد اختار الباحث الاعتماد على **الاستبيان الإلكتروني**، بعد أن أتاح استخدام تلك الأداة تنفيذ مشروعات بحثية متنوعة للباحثين الاجتماعيين؛ ابتداء من أوائل تسعينيات القرن العشرين فصاعدًا (بوب ماتيوز، وليز روس، ٢٠١٦: ص٥٨١)، فضلًا عن مرونة ذلك النمط من الاستبيانات في وفرة الوقت والجهد والتكاليف المالية للحصول على استجوابات المبحوثين، فهو من أفضل أنواع الاستبيانات الملائمة لمفردات العينة؛ خاصة أولئك ممن يصعب على الباحث مقابلتهم نتيجة شدة انشغالهم، أو ممن لا يرغبون في الإفصاح عن هويتهم (بوب ماتيوز، وليز روس، ٢٠١٦: ص ص٥٨٤- ٥٨٥). ويُدرج ضمن الحالات الأولى من يعملون بأكثر من مهنة، وهؤلاء يصعب استجوابهم أثناء العمل أو الوصول إليهم، كما يُدرج ضمن المفردات التي لا ترغب في عدم الإفصاح عن هويتها؛ أولئك ممن لا يمتلكون أوراقًا ثبوتية، وطالبو اللجوء المعلق، ومن يخشون من الترحيل القسري، ومن لا يرغبون في الإفصاح عن هويتهم تجاه آرائهم بشأن عدم الرغبة في البقاء بالمجتمع المضيف وتفضيل الانتقال إلى بلد ثالث.

وقد تم تصميم الاستبيان بنمطه التقليدي، ثم تحويله إلى استبيان إلكتروني باستخدام نماذج استبيانات ***Google***، تمهيدًا لنشرها على الصفحات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي التي تخص مجتمع ومفردات الدراسة، ودعوة مفردات العينة لتصفح الاستبيان والإجابة عن تساؤلاته، ومن ثم الحصول على الاستجابات الإلكترونية من خلال المشاركين في تعبئة الاستبيان. ليقوم الباحث بعدها بتحويل ردود المجيبين لأرقام كمية من خلال برنامج ***Excel***، ثم تحويلها لبرنامج ***SPSS*** للمعالجات الإحصائية.

أما عن مواقع التواصل الاجتماعي التي تخص مجتمع ومفردات الدراسة، فقد تخصص للسوريين المقيمين بمجتمع الدراسة عدة صفحات، وقد اعتمد الباحث على أهمها؛ سواء في التفاعل أو عدد المنضمين وهما صحفتا: "شبكة أخبار (٦) أكتوبر للسوريين"، وتقوم على نشر واقع السوريين وأنشطتهم المختلفة؛ بما في ذلك الأنشطة المهنية والاجتماعية في مدينة السادس من أكتوبر، ويتفاعل معها أكثر من (٢٠٠٠٠) عضوٍ منذ عام (٢٠١٣) وحتى وقت إجراء الدراسة، وكذا صفحة "سوريين في ٦ أكتوبر" ويتفاعل معها أكثر من (٨٠٠٠) عضوٍ.

وقد احتوى دليل جمع البيانات على عدة محاور بدأت بالبيانات الأولية لمفردات البحث، والتي تتضمن معلومات حول السن ومدة الإقامة بالمجتمع المصري بالسنوات، والوضع القانوني للإقامة، أما المحور الثاني فيختص ببيانات حول الحراك المهني بين الموطن الأصلي والمجتمع المضيف؛ ويتضمن معلومات حول: آخر مهنة تم ممارستها في الموطن الأصلي، والمهنة الحالية في مصر، ومدة العمل بها، ومدى ممارسة أنشطة مهنية إضافية، والتقييم الذاتي للفارق بين المهنة الحالية والسابقة بين المجتمعين- في حال اختلافهما- من حيث المكانة والعائد المادي، كما احتوى الاستقصاء على بيانات حول الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع المصري؛ بما في ذلك الشعور بالعزلة أو التمييز في سوق العمل وملامحه، وطرائق الالتحاق بالعمل الحالي، أما المحور الأخير فقد اختص

بتوجهات العودة الطوعية للموطن الأصلي أو إعادة التوطين لبلد ثالث؛ من خلال بيانات المفاضلة بين استمرار البقاء والعودة الطوعية، في ضوء متغيرات الحراك المهني من ناحية، وأوضاع الموطن الأصلي من ناحية ثانية، (انظر ملحق رقم١).

ج. المجتمع الأصلي والعينة:

طبقت الدراسة الميدانية على اللاجئين وطالبي اللجوء من السوريين المقيمين بمدينة السادس من أكتوبر، التابعة لمحافظة الجيزة، والتي يتواجد بها الحجم الأكبر للسوريين مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تشير بيانات الجدول رقم (١)، إلى تركز المهاجرين السوريين بمحافظات الجيزة والقاهرة والإسكندرية مقارنة بباقي محافظات الجمهورية؛ فمن بين (١٤٧٠٨٣) لاجئًا سوريًا، يقيم بمحافظة الجيزة فقط ـ التي يتبعها مجتمع الدراسة ـ (٤١١٣٧) مواطنًا سوري الجنسية بنسبة (٢٨٪) أي ما يفوق ربع إجمالي نسبة السوريين في عام (٢٠٢٣)، وهي النسبة الأعلى من بين نسب السوريين المقيمين بباقي المحافظات، وقد جاءت محافظتا القاهرة والإسكندرية في الرتبتين الثانية والثالثة من حيث التوزيع النسبي من إجمالي السوريين بنسب (١٧,٦٪) و(١٤,٩٪) على الترتيب. ومن الملاحظ لإجمالي التوزيع النسبي لجميع محافظات الوجه القبلي بعد استثناء محافظة الجيزة، أن السوريين المقيمين بالإقليم ككل لا يمثلون سوى (١,٤٪)، وبالمثل فإن إجمالي نسبة هؤلاء لا تمثل سوى (١,٠٤٪) بجميع المحافظات الحدودية: (البحر الأحمر، وجنوب سيناء، وشمال سيناء، والوادي الجديد).

ويعني هذا تفضيل الغالبية من السوريين للإقامة بالمجتمعات الحضرية والمدن التي تتميز بتنوع وحراك ومرونة في أنشطتها التجارية والخدمية وذات الكثافة العالية من السكان، وهو ما يتيح بالطبع توافر فرص العمل وتنوعها، فضلًا عن القدرة على الاستثمار وتدوير الأموال بمرونة؛ مقارنة بالمناطق الأخرى المحدودة كمحافظات الوجه القبلي أو المحافظات الحدودية.

أما عن أسلوب سحب العينة فقد اعتمدت الدراسة على طريقة المعاينة العشوائية البسيطة لمن تحققت لهم العضوية في الصفحات الافتراضية بمواقع التواصل الاجتماعي، وقد أُدرج ضمن شروط العينة أن يكون المُدلي بالبيانات سوري الجنسية، ويقيم بمجتمع الدراسة، وعلى رأس عمله حتى وقت إجراء الدراسة. وقد وصل حجم المجيبين (٤٨٩) مفردة، بعد استبعاد الحالات غير المطابقة وغير المكتملة من إطار المعاينة.

أما حول أهم الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، فنجد أن الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول رقم (٢) تبين أن متوسط أعمار العمالة يصل إلى (٤٧,٧) سنة، فأقل سن يمثل العينة (٣١) سنة، والسن الأكبر لا يزيد على (٦٧) سنة، ويقيم بعض من هؤلاء في مصر منذ اندلاع الأزمة السورية في عام (٢٠١٢)، وبالتالي نجد أن متوسط مدة الإقامة يصل إلى (٩,٩) سنة، مما يعني أن متوسط مدة الإقامة لعينة الدراسة يصل إلى حوالي عقد من الزمن، بل إن أدنى مدة قضتها بعض المفردات لا تقل عن (٧) سنوات حتى عام إجراء الدراسة الميدانية.

والملاحظ أن بيانات الجدول رقم (٣) توضح أن أكثر من ثلثي عينة العمالة السورية متزوجون، ويصل مجملهم إلى (٣٦٣) مفردة، ونسبة (٧٤,٢٪)، وبالتالي يصل عدد أفراد الأسرة لهؤلاء المتزوجين ومن إليهم؛ سواء من الأرامل أو المطلقين إلى (١٧٥٧) فردًا بمتوسط قدره (٣,٦) للأسرة الواحدة.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، والموضح بالجدول رقم (٣)، نجد أن ما يقرب من نصف العينة من ذوي المؤهل المتوسط؛ حيث تصل نسبتهم إلى (٤٧,٢٪)، وهو ما يمثل ضعف ذوي المؤهل فوق المتوسط والجامعي؛ حيث تصل نسبتهم إلى (٢٠,٢٪) و (٢١,٥٪) على الترتيب، أي نصف نسبة ذوي المؤهل المتوسط لكل منهما. أما من يجيدون القدرة على القراءة والكتابة فقط فلا يمثلون سوى (١١٪) من العينة، والملاحظ أن العينة لا تتضمن الأميين نتيجة

اعتماد الدراسة على "الاستبيان الإلكتروني" في عملية جمع البيانات، وبالتالي جاءت جميع الاستجابات لمن لديه القدرة على القراءة والكتابة، وما يليهم من مستويات تعليمية أعلى في تراتب متغير مستوى التعليم.

كما يوضح الجدول رقم (٤) الوضع القانوني للإقامة في مصر من قبل عينة الدراسة، والذي يبين أن أكثر من نصف العينة يقيمون بوصفهم لاجئين، فمن بين (٤٨٩) مفردة يوجد (٢٥٤) بنسبة (٥١,٩٪) لاجئًا، و(٦١) مواطنًا سوريًا بنسبة (١٢,٥٪) من طالبي اللجوء، وإجمالي كليهما يصل إلى (٦٤,٤٪) مما يعني أن ما يقرب من ثلثي العينة من اللاجئين وطالبي اللجوء. كما يتضح أن (٢٢,١٪) من عينة الدراسة يقيمون بصفة رسمية ولديهم إقامة، والتي ربما تكون سياحية، أو بغرض العلاج، أو إقامة للدراسة (وتُعطى للشخص الذي يسجل أبناءه في المدارس)، أو الإقامة بغرض العمل...إلخ، وذلك وفقًا للاشتراطات المطلوبة من جانب المجتمع المضيف للحصول على الإقامة.

أما من يقيمون بدون أوراق ثبوتية، وبالتالي لا توجد لديهم إقامة قانونية، أو حتى ممن لم يتحصلوا بعد على حق اللجوء، أو طالبي اللجوء منهم لا يمثلون سوى (٩,٤٪) من إجمالي العينة، وهؤلاء ربما لا يمتلكون أوراقهم الثبوتية أو ممن دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية.

أما عن حالة النشاط المهني فنجد أن بيانات الجدول رقم (٥) تبين أن (٣٦,٤٪) من عينة الدراسة يمارسون أنشطة مهنية متنوعة، بخلاف المهن الأساسية التي يمارسونها بمجتمع الدراسة. وأن أكثر من نصف هؤلاء يعملون لدى الغير بأجر نقدي، وتصل نسبتهم إلى (٥١,٧٪)، كما أن ربع تلك النسبة تعمل لحسابها، وتستخدم آخرين في ذلك النشاط المهني، وتصل نسبتهم إلى (٢٥,٣٪)، أما من يعتمدون في ممارسة النشاط المهني الإضافي على العمل لحسابه فقط دون استخدام آخرين فتصل نسبتهم إلى (٢٣٪). وتعكس تلك الفئة التي تمارس عملًا إضافيًا بجانب مهنهم الأولية أحد احتمالين؛ إما عدم كفاية العائد

المادي للمهنة الأساسية التي يمارسونها، أو زيادة الطموح والرغبة في العمل لساعات أطول؛ لأجل إحداث حالة من الحراك المهني يمكن من خلالها تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لديهم.

ثانيًا- الإطار النظري في دراسة العلاقة بين الحراك المهني وتفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين:

١- إطار المفاهيم:

أ. الحراك المهني:

يمثل مفهوم الحراك تعبيرًا مجازيًا لتنقل الأفراد كأداة عامة لفهم بعض خصائص الحياة المجتمعية، والسعي الواضح لإقامة سوسيولوجيا تستخدم لفهم أسباب ونتائج الحراك بين المراكز التي تشكل البنية الاجتماعية (جون سكوت، ٢٠٠٩: ص١٧٠).

"وتُعد دراسة الحراك بصفة عامة قضية ذات جذور سوسيولوجية وطيدة ترجع إلى كتابات كل من: كارل ماركس ***K. Marx***، وجون ستيورات ميل ***J. S. Mill*** في منتصف القرن التاسع عشر، وإلى الإسهامات الأساسية لكل من فلفريدو باريتو***V. Pareto*** وبيترم سوروكين ***P. Sorokin*** في بدايات القرن العشرين (جوردن مارشال، ٢٠٠٠: ص٦٢١).

وهكذا تركز أدبيات علم الاجتماع على الحراك المهني، المشتق من مفهوم "ماكس فيبر" ***M. Weber*** للحراك الاجتماعي الذي يحدث داخل الأبنية الطبقية وفيما بينها، حيث يتم قياس الطبقة الاجتماعية من خلال مهنة الفرد (Ressia et al., 2017: p.67).

ويرى "أنتوني جيدنز" ***A. Giddens*** أن التدرج الاجتماعي لا تقتصر دراسته على تباين المواقع الاقتصادية أو المهنية التي يشغلها الأفراد، بل تتطرق إلى حالة الحراك التي تحدث لهم في سياق البنية الاجتماعية، بمعنى تحرك الأفراد

والجماعات بين مواقع اقتصادية واجتماعية مختلفة، ويكون الحراك عموديًا ليشير إلى حركة الأفراد صعودًا أو هبوطًا على السلم الاقتصادي والاجتماعي، فأولئك ممن يحصلون مكاسب في مجال التملك أو الدخل أو المكانة فهم يحققون حراكًا إلى أعلى، بينما تنحدر مواقع من يفقدون هذه المكاسب في الاتجاه المعاكس إلى أسفل.

وهناك طريقتان لدراسة الحراك هما: دراسة الحراك الجيلي الذي يشير إلى ما يحققه المرء من تحرك صعودًا أو هبوطًا على السلم الاجتماعي في حياته، ودراسة الحراك بين الأجيال، والذي يدل على مثل هذا الصعود والهبوط بين الابن وأبيه على سبيل المثال (أنتوني جيدنز، ٢٠٠٥: ص ص٣٦٤- ٣٦٥). ولهذا يمكن تعريف الحراك المهني بأنه: التغير أو الانتقال الذي يحدث للفرد خلال حياته العملية. وتتخذ الدراسات تراتب المهن على أساس هيبة كل مهنة أو مكانتها، حيث يستخدم هذا التدرج أو التراتب أساسًا للحكم على الحراك الذي يحدث. وهكذا يشير الحراك "إلى أسفل" إلى فقدان الهيبة المهنية، بينما يشير الحراك "إلى أعلى" إلى زيادة تلك الهيبة (جوردن مارشال، ٢٠٠٠: ص٦٢٠).

ويُعد الحراك المهني بمثابة بدائل للعمالة الذين يحاولون تحسين أوضاعهم في سوق العمل أو تجنب البطالة. وبالتالي فإننا نتوقع أن يوفر وقع الحراك المهني زيادة الأجور (Reichelt & Abraham, 2017: p.1404).

وتختلف دوافع اللاجئين نحو الحراك عن دوافع العمالة الطوعية المؤقتة. فبالنسبة للعديد من العمالة الطوعية، قد يكون قرار الهجرة جزءًا من عملية اقتصادية مهنية. وبالتالي من المرجح أن يمتلك المهاجر الاقتصادي رأسَمالٍ بشريًا يناسب سوق العمل في بلد المقصد. ومن غير المرجح أن يكون هذا هو الحال بالنسبة لغالبية اللاجئين، لأن لديهم فرصة أقل لاختيار بلدهم وفقًا لقابلية نقل رأسمالهم البشري. لذلك، من المحتمل أن يعاني اللاجئون من انخفاض أكبر في حالتهم المهنية في وقت الهجرة؛ مقارنة بالعمال المهاجرين، وبالتالي من المتوقع أيضًا أن يرتفع وضعهم المهني أكثر من العمالة المهاجرة؛ بمجرد أن يستثمروا

في المعرفة والمهارات؛ خاصة ببلد المقصد (Rooth & Ekberg, 2006: p.60).

ولقياس الحراك المهني لدى المهاجرين الدوليين؛ تقارن بعض الدراسات المهنة الأولى لكل فرد قبل الهجرة بمهنته أثناء الهجرة وبعد العودة (El-Mallakh & Wahba, 2021: p.4). وهنا تشير بعض الأدبيات إلى أن فرص العمل والفرص الاقتصادية تنخفض لديهم حتى في حالة حدوث تحسن في الحالة المهنية بمرور الوقت، فإن المستوى الذي تم تحقيقه في النهاية قد لا يكون كافيًا عن الخسارة الأولية في الموطن الأصلي. وبالتالي فإن الأبحاث النوعية الحديثة التي تتناول تجارب سوق العمل للمهاجرين المهرة في أسواق العمل الدولية المختلفة، تؤكد أن المهاجرين في بداية إقامتهم يواجهون تنقلًا مهنيًا تنازليًا، حيث إن وظائفهم الأولى عادة ما تكون أقل في الوضع من مناصبهم السابقة في بلدانهم الأصلية (Ressia et al.,2017: p.68).

ويمكن **قياس الحراك المهني إجرائيًا** بالاستناد إلى مقارنة المهنة التي كان يمارسها اللاجئ في الموطن الأصلي وتلك الحالية بالمجتمع المضيف- كأحد أهم المؤشرات الموضوعية للحراك المهني. وكذا التوجهات الذاتية التي يقاس في إطارها الحراك المهني؛ من خلال تصورات ومقارنات المبحوث وتقييمه لأوضاعه المهنية في سوق العمل بين الموطن الأصلي والمجتمع المضيف.

وسوف يعتمد الباحث في القياس الإجرائي على دليل التصنيف المهني الموحد الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في عام (٢٠١٦)، وقد صدر هذا التصنيف الأخير بمجلديه، ليلحق بسلسلة التصنيفات المهنية على المستوى القومي منذ عام (١٩٥٧)، والتي تصل إلى ستة تصنيفات عبر أعوام (١٩٥٧، ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ ، ١٩٩٦، ٢٠٠٥،٢٠١٦) على الترتيب، وقد صدر التصنيف الأخير ليتوافق مع منهجية التصنيف المهني الدولي، وقد استهدف بالدرجة الأولى توحيد أكواد المهن والوظائف؛ طبقًا للتصنيف المهني الدولي، الإصدار (٢٠٠٨) ***International Standard Classification of Occupation ISCO- 08***، والذي تم إقراره من منظمة العمل الدولية **(ILO)**

(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦ أ). وقد اعتمدت الدراسة على مجلدي التصنيف؛ حيث يتضمن **المجلد الأول**: تصنيف وتوصيف كل مجموعة مهنية تحتوي على جميع المهن بأكوادها وما يقابلها من أكواد التصنيف العربي المعياري للمهن عام (٢٠٠٨) (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦ أ). أما **المجلد الثاني**: فيتضمن المهن الواردة في المجلد الأول، مع إضافة توصيف تفصيلي للمهام والواجبات الخاصة بكل مهنة على حدة، مع ربطها بالتصنيف العربي المعياري للمهن، وهو ما ساعد الباحث في تصنيف كل مهنة في قسمها الرئيس والفرعي، وكذا الفصل والباب والكود التابعة له عند قياس الحراك المهني (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦ ب).

ويتكون دليل التصنيف المهني من عشرة أقسام رئيسة تضم (٤٣) قسمًا فرعيًا و (١٢٧) بابًا و (٤٣٥) فصلًا؛ تشمل حوالي (٥٠٠٠) مهنة إلى جانب تكويد (٥٠٠) مهنة تحت بند آخر. وتم إضافة جدول قبل كل قسم رئيس يربط أكواد الأقسام الفرعية والأبواب والفصول في هذا الإصدار بالإصدار السابق عام (٢٠٠٥)، ويتضمن **القسم الرئيس الأول: المديرون** ويشمل: (رجال التشريع وكبار المسئولين والرؤساء التنفيذيين، والمديرين الإداريين والتجاريين، ومديري الإنتاج والخدمات المتخصصة، ومديري الضيافة والبيع والخدمات الأخرى) ، بينما يتضمن **القسم الرئيس الثاني: الإخصائيون (أصحاب المهن العلمية)** كلًا من: (الإخصائيين في العلوم الهندسية، والإخصائيين في الصحة، والإخصائيين في التعليم، والأعمال والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإخصائيين في القانون والعلوم الاجتماعية والثقافية)، ويُدرج ضمن **القسم الرئيس الثالث: الفنيون ومساعدو الإخصائيين** كل من: (الفنيين ومساعدي الإخصائيين في العلوم الطبيعية والهندسية، والفنيين ومساعدي الإخصائيين في علوم الحياة والصحة، والفنيين ومساعدي الإخصائيين في التعليم، والفنيين ومساعدي الإخصائيين الآخرين) بينما يحتوى القسم **الرئيس الرابع: الكَتَبَة** على (الكتبة العامة وكتبة لوحة المفاتيح، وكتبة خدمات العملاء، والكتبة الرقميون

وكتبة التخزين والنقل، والكتبة الآخرون)، أما **القسم الرئيس الخامس: العاملون في مجال الخدمات والمبيعات** فيشتمل على: (العاملين في الخدمات الشخصية، والعاملين في المبيعات، والعاملين في مجال الرعاية الشخصية، والعاملين في الخدمات الوقائية والحماية)، كما يتضمن **القسم الرئيس السادس: العمال المهرة في الزراعة والصيد** جميع: (العمال المهرة في الزراعة والغابات والصيد وتسويق منتجاتها، والعمال في الزراعة والصيد وجمع الثمار والتسويق، والعمال في الزراعة وتربية الحيوانات للاكتفاء الذاتي)، أما **القسم الرئيس السابع: الحرفيون ومن إليهم؛** فيحتوى على: (العاملين في البناء ومن إليهم (عدا الكهرباء)، وعمال الصناعات المعدنية والآلات ومن إليهم، وعمال الصناعة التقليدية والطباعة ومن إليهم، والعاملون في المهن الكهربائية والإلكترونية، والحرفيون ومن إليهم)، في حين يشتمل **القسم الرئيس الثامن: عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج** على: (عمال تشغيل الآلات والمعدات الثابتة ومن إليهم، وعمال تجميع وتركيب وتشغيل الماكينات، والسائقين وعمال تشغيل المعدات المتحركة)، أما القسم **الرئيس التاسع: العاملون في المهن الأولية** فيحتوي على: (عمال النظافة ومساعديهم، وعمال الزراعة والغابات وصيد الأسماك، وعمال المناجم والتشييد والصناعات التحويلية والنقل، ومساعدي معدي الأطعمة، وعمال الخدمات والمبيعات في الشارع، وعمال النفايات والمهن الأولية الأخرى)، أما القسم **الرئيس العاشر والأخير فيخص القوات المسلحة**، ولم يُعتمد عليه في الدراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦ أ).

ونود الإشارة إلى أننا اعتمدنا على التغير المهني لقياس الحراك؛ سواء أكان صاعدًا أو هابطًا عبر دليل التصنيف المشار إليه سلفًا، مع عدم الاعتماد على بيانات الدخل بصفة مستقلة؛ نتيجة تغير قيمة فروق الدخل بين الماضي والحاضر من ناحية، واتساع مدى السنوات التي تزيد على عقد من الزمن من ناحية ثانية، وبموجب ذلك لم تعُد مقارنة قيمة متغير الدخل بين الماضي والحاضر بمفردها العامل الأوحد لقياس الفروق الحراكية، خاصة مع تذبذب قيمة العملة المحلية؛ سواء في الموطن الأصلي أو المجتمع المضيف عبر السنوات التي تغطيها الدراسة.

ب. اللاجئون:

يشير مفهوم "اللاجئ" على النحو المحدد قانونًا في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام (١٩٥١) إلى الطابع الإجباري للتنقل، بمعنى هجرة جماعة أو شخص؛ بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد؛ بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد" (Meyer et al., 2008: p.17).

وثمة محاولات لدى بعض النشطاء لتحديد الفارق الاصطلاحي للمهاجرين قسرًا واللاجئين- رغم استخدامهما كمترادفين- نتيجة استياء المحللين وبعض الهيئات المتخصصة في مجال اللاجئين، من المرجعية القانونية المحددة في القانون الدولي لمعنى اللاجئين والمشار له أعلاه، خاصة بعض أنماط اللاجئين "كاللاجئ البيئي"، "واللاجئ الداخلي"، و"اللاجئ الاقتصادي"، إلا أن مصطلح "الهجرة القسرية" يتضمن اللاجئين، والمشردين داخليًا لأسباب منصوص عليها في قانون اللاجئين، والمشردين بسبب مشاريع التنمية، والمهاجرين البيئيين، وضحايا الكوارث الطبيعية والحوادث التي من صنع الإنسان (Keely & Kraly, 2018: p.25).

وبالتالي تشير كلمة "قسري" إلى قدر هائل من الإكراه، وهكذا يكون خيار البقاء وعدم التحرك له عواقب وخيمة مثل: الوفاة أو الإصابة الشديدة أو العقوبة من جهات بشرية أو أحداث خارجة عن إرادة الفرد، وبالتالي تعني الكلمة ضمنيًا إعادة التوطين؛ لأن الأوضاع تُملي على المهاجر عادة التحرك؛ لتجنب العواقب السلبية على الحياة أو الصحة أو نوعية الحياة للذات أو المعالين (McAdams, 2014: pp. 203-214).

وتختلف الهجرة القسرية بما فيها من فئات اللاجئين من الناحية التحليلية

والسياسية عن الهجرة الطوعية؛ حيث تشمل عددًا من الفئات القانونية أو السياسية، وجميعها يتضمن الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم والبحث عن ملجأ في مكان آخر، ويميل الاستخدام الشائع إلى تسميتهم جميعًا "باللاجئين"، ولكن من الناحية القانونية يعتبر اللاجئون في الواقع فئة ضيقة تمامًا؛ فغالبية المهاجرين قسرًا يفرون لأسباب لا يعترف بها صراحة القانون الدولي للاجئين (Castles, 2006: p.8). وبالتالي يمكن القول: إن أولئك اللاجئين أحد عناصر الهجرة القسرية، ومن حيث التعريف غير القانوني فهم أولئك الذين يتأثر قرار هجرتهم بعوامل غير اقتصادية تتعلق بسلامتهم أو أمنهم أو حريتهم أو أيديولوجيتهم أو عرقهم أو طبقتهم الاجتماعية (Chiswick et al., 2002: p.4).

ومن الناحية الإجرائية، يقصد باللاجئين في دراستنا: "مجمل المهاجرين الذين يتوافر فيهم عنصرا الضغط والإجبار، بسبب الحرب الدائرة والنزاعات المستمرة بالمجتمع السوري (كمنطقة طاردة)، وما يترتب على تلك التحركات من استيطان هؤلاء المهاجرين كلاجئين مسجلين، أو قيد التسجيل من طالبي اللجوء أو غير مسجلين بمجتمعنا المصري".

ج. العودة الطوعية وإعادة التوطين:

جاءت **العودة الطوعية** كأحد أفضل حلول مشكلات المهاجرين قسرًا بقانون اللاجئين الدولي والذي يطرح لبدائل الحلول العملية لهؤلاء للمهاجرين؛ من خلال العودة الطوعية إلى الوطن، أو الاندماج في المجتمع المضيف، أو إعادة التوطين في دولة ثالثة. ووُضعت هذه الحلول الثلاثة معًا كحل دائم لأزمة المهاجرين قسرًا، وتهدف جميعها إلى استعادة حصول اللاجئ على المواطنة والحماية لحقوقه الأساسية (Long, 2011: p.232-241).

وفيما يتعلق بالمقترح الأول والخاص بالعودة الطوعية فيقصد بها: عودة المهاجرين قسرًا من بلد المقصد إلى بلد المنشأ، شريطة أن تكون العودة طوعية، وبالتالي تعني العودة الطوعية: "اتخاذ قرار العودة وفقًا لإرادة اللاجئ الحرة أو بشكل

مستقل، وبالتالي يمكن وصفها بالعودة المختارة بحرية"، وينص دليل مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (**UNHCR**) حول العودة الطوعية إلى الوطن على أنه: لكي تكون العودة طوعية، يجب أن يتمتع اللاجئ بالحق القانوني في البقاء في البلد المضيف، ويجب أن يكون خاليًا من الاحتجاز، وأن تحترم حقوقه. وفي ذات السياق لا يمكن إعادة الاندماج إلا إذا كانت العودة طوعية حقًا ومستنيرة وخالية من الإكراه، مع مراعاة البدائل الكافية والصالحة لتسوية الإقامة، أو منح حق الحصول على الجنسية في بلد المقصد (United Nations, 2018: p.12).

وعادة ما يتم تنظيم الإعادة الطوعية إلى الموطن الأصلي تحت رعاية الحكومات المعنية، وبتعاون الهيئات الدولية ذات الصلة؛ كما الحال في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (Meyer et al., 2008: p.25). وغالبًا ما تكون العودة الطوعية أكثر فعالية من حيث التكلفة، وإدارتها أقل تعقيدًا من العودة القسرية ***forced return***. كما تفضل بلدان المنشأ العودة الطوعية، لأنها تساعد على ضمان احترام حقوق مواطنيها، وتجنُب أي وصم مرتبط بالعودة القسرية. ويمكن تشجيع العودة الطوعية ودعمها بطرائق عدة، انطلاقًا من التدعيم قبل العودة، ووصولًا إلى المراقبة بعد العودة (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧: ص٢٣٦).

وينطوي قرار العودة الطوعية على عنصرين هما: **حرية الاختيار** للاجئ في بلد اللجوء، **وقرار مستنير** يتعلق بالحالة والتغيرات التي تحدث في الموطن الأصلي بعد طول الغياب، وهنا قد تكون عوامل الجذب في الموطن الأصلي ذات أهمية من عوامل"الدفع" في بلد اللجوء (Black, et al., 2013).

ومن بين تلك العوامل المتعلقة بالموطن الأصلي؛ إنهاء النزاع العنيف، والاقتصاد المدمر، والخدمات الحكومية المعطلة التي قد تجعل استعادة سبل العيش صعبة للغاية، فضلًا عن توافر سبل الحماية والمساعدة (Castles, 2006: p.11)، وعلى الرغم من ذلك توجد وجهة نظر أخرى تجادل بأن قرار العودة يتأثر بشكل أساسي بالمقارنة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل

والخارج، حيث تؤثر العوامل الفردية والعلاقات الاجتماعية، وكذلك التدخلات السياسية، على قرار العودة على مستويات مختلفة. وبالتالي، يختلف الوقت والإستراتيجية والمسار، وكذا نجاح أو فشل العودة. فالهجرة عملية معقدة ولا تؤدي دائمًا إلى العودة. وفي بعض الحالات، لا يعود بعض اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، وإذا حدثت العودة؛ فلا يعني ذلك بالضرورة أنها مستدامة. بل هناك بعض العائدين من يقررون بعد عودتهم العودة مرة أخرى إلى بلدهم المضيف أو إلى بلد ثالث (Mohammadi et al.,2018: p.254).

إجرائيًا؛ يقصد بتفضيلات العودة الطوعية: "خيارات اللاجئ لقرار العودة لبلد المنشأ بمحض إرادته وقراره الحر؛ الناتج عن تأثير الجوانب الموضوعية والذاتية لوضعه المهني دون أية تدخلات خارجية".

أما **إعادة التوطين** فتعرف بأنها: "العملية التي يتم من خلالها نقل اللاجئين من الدولة التي لجأوا إليها إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم". وعادةً ما يُمنح اللاجئون حق اللجوء أو أي شكل آخر من حقوق الإقامة طويلة الأجل، وفي كثير من الحالات، يتاح لهم الفرصة ليصبحوا مواطنين متجنسين. لهذا السبب، تُعد عملية إعادة التوطين حلًا دائمًا وأداة لحماية اللاجئين. (Meyer et al., 2008: p.26).

وتستخدم إعادة التوطين على نطاق واسع؛ كإحدى سياسات وتدخلات الحكومات والمجتمع الدولي التي تتعلق بالمواطنين المعرضين للخطر في البلدان التي تمر بأزمة أو في البلدان المجاورة، والذين يتم إجلاؤهم إلى دول أخرى من أجل الأمان. ومن أنماط إعادة التوطين أولئك المواطنون العالقون في وسط أزمة في المناطق المتضررة من الزلازل والأعاصير والفيضانات أو مناطق النزاع المسلح (Martin, 2018: p.289). ولأجل إعادة التوطين تقدم العديد من الهيئات الدولية كمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين- العديد من برامج استقبال وإدماج المهاجرين المعاد توطينهم في الدولة المستقبلة، مثل: التوجيه الثقافي واللغة والتدريب المهني، فضلًا عن برامج تعزيز الوصول إلى التعليم والعمل للعاطلين عن العمل (UNHCR, 2022).

إجرائيًا يقصد بإعادة التوطين: "تفضيلات اللاجئ للانتقال إلى بلد آخر مغاير للبلد المضيف بمحض إرادته واختياره الحر؛ الناتج عن تأثير الجوانب الموضوعية والذاتية لوضعه المهني دون أية تدخلات خارجية".

١- التوجه النظري للدراسة:

تعتمد التفسيرات النظرية للعمالة المهاجرة على النظريات الصغرى للهجرات الدولية ***Micro theories*** كمستوى مهم من التنظير والتحليل، يساعد في تفسير كيفية تقييم الظروف والعوامل المختلفة التي تولد الحركات السكانية. لذلك فهي توفر شكلًا من أشكال الفحص أو التحكم للنظريات الكبرى ***Macro theories*** والمتوسطة ***Meso theories***، وتفسر كيف يتخذ الأفراد القرارات فعليًا على أساس العوامل الموضوعية أو العلائقية.

إجمالًا، تركز النظريات الصغرى للهجرات الدولية على العوامل التي تؤثر في القرارات الفردية للهجرة، وتحلل كيف يزن المهاجرون المحتملون التكاليف والفوائد المختلفة للهجرة. ويمكن أن تشمل تلك التكاليف كلًا من: الموارد المالية والنفسية المستثمرة في التنقل والاندماج في بلد المقصد، وبالتالي يحتمل أن تشمل تلك الفوائد؛ أجرًا أعلى يحققه الحراك المهني أو السلامة الجسدية، وغالبًا ما تعتمد النظريات الصغرى على نظرية "الاختيار العقلاني" ***Rational Choice Theory***، التي تقدم عددًا من الافتراضات حول كيفية اتخاذ الأفراد لقراراتهم؛ بما في ذلك تفضيلات العودة الطوعية أو الانتقال لدولة أخرى (UNHCR ,2002: pp. 3-5).

وفي هذا الصدد تتوقع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ***Neoclassical Economic Theory*** أن يحسب المهاجرون أجورهم المتوقعة خلال "الأفق الزمني" أو فترات الإقامة المتوقعة في وجهاتهم، فلدى بعض المهاجرين آفاق زمنية قصيرة المدى، وبالتالي يسعون إلى تعظيم أرباحهم في إطار الهجرة الدائرية المؤقتة، في حين أن البعض الآخر لديهم آفاق زمنية أطول؛ وبالتالي من المرجح أن يستقروا بشكل دائم (Kurekova,2011: p. 353).

وتعتمد قرارات هجرة العمالة على معيارين؛ هما: **فقدان الأجور**، و**مرونة عرض الهجرة**. وتعتمد درجة فقدان الأجور على الفروق بين معدل الأجور الإقليمي الذي لوحظ بعد فترة وجيزة من تدفق المهاجرين، والأجور الموازية التي سيتم ملاحظتها على المستوى الوطني، بالتالي كلما زادت الأجور، من المتوقع أن تزيد معها تيارات الهجرة في المناطق كثيفة العمالة إلى الخارج (Yusuf E. et al.,2021: pp.9-11).

وعلى الرغم من ذلك، تختلف حالة تلك القرارات لدى اللاجئين؛ فهم أقل مهارة في اتخاذ القرار، وأقل كفاءة في التخصصات المهنية، وأقل قدرة على التكيف مع الهجرة، وكثيرًا ما لا تخطط تلك العمالة للحراك. ونتيجة لذلك من المتوقع أن تشهد العمالة المهاجرة قسرًا انخفاضًا حادًا أكثر من المهاجرين الاقتصاديين في أوضاعهم المهنية بين منطقتي الطرد والوصول (Chiswick et al., 2002: pp.4-5).

وفي سياق النظريات الصغرى يفسر ***Assimilation model*** **"نموذج الاستيعاب"** ونظرية ***Segmented assimilation theory*** **"الاستيعاب المجزأ"** الحراك المهني للمهاجرين؛ من خلال تجربة الحراك المهني الهابط، ويرى "نموذج الاستيعاب" أن المهاجرين في البداية قد لا يكونون قادرين على الحصول على عمل إلا في المهن ذات المستوى الأدنى، ولكن بمرور الوقت، تتحسن حالتهم المهنية عندما يعتمدون على رأسمالهم البشري. وفي ذات السياق فإن نمط المهاجرين من ذوي المهارات العالية ليس قابلًا للحراك تمامًا، وبالتالي سوف يواجهون تراجعًا في الوضع المهني من آخر وظيفة في الموطن الأصلي إلى أول وظيفة في المجتمع المضيف.

كما يؤكد ذلك النموذج على أن المهاجرين المهرة يحتاجون إلى إجراء تدريب إضافي، وتحسين مهاراتهم اللغوية، واكتساب خبرة في مكان العمل، وتطوير شبكات مهنية تمكنهم من تحقيق نتائج مهنية أفضل، وبالتالي ينسب النموذج اتجاه

الحراك المهني بين الهبوط والصعود إلى خصائص المهاجرين أكثر من البنية الاجتماعية المحيطة (Ressia et al.,2017: p.5).

وتفسر نظرية "الاستيعاب المُجزأ" العوامل الكامنة وراء المهاجرين الذين يعانون من استمرارية التدهور المهني، أي أولئك الذين يجدون عملًا فقط في الوظائف التي تتطلب مهارات أقل؛ حيث تشير هذه النظرية إلى أن هذا التدني المهارى يمنع المهاجرين من تحسين حراكهم المهني، وقد ترجع تلك المسببات إلى عوامل قومية أو تنظيمية أوسع تأثيرًا في التوظيف وفرص المهاجرين.

كما تستند تلك النظرية على ما أظهرته نتائج الأدبيات الإمبيريقية؛ من أن المهاجرين يعانون من بطالة، وانقطاع في الحصول على عمل في حياتهم المهنية الأولية، مع اتجاه حراكهم الاجتماعي والمهني إلى أسفل، وبالتالي تهتز هويتهم المهنية، وتتأثر ثقتهم بأنفسهم، وقد يتعرضون لآثار جسدية وعاطفية (Ressia et al., 2017: P.68).

ولكن مع زيادة مدة الإقامة التي يقضيها المهاجرون في البلد المضيف، من المتوقع أن تتطلع العمالة المهاجرة للحراك التصاعدي في سوق العمل؛ حيث يؤدي العيش في البلد المضيف إلى زيادة المهارات الخاصة مثل: معرفة الثقافة واللغة، مما يسهل عليهم نقل المهارات التي حصلوا عليها في موطنهم الأصلي. لذلك فإن مسار الحراك المهني طويل المدى للمهاجرين يتبع نمطًا على شكل ناقوسي أو حرف "U" مع انخفاض أولي يتبعه انتعاش تدريجي للوضع المهني (Rosenbaum-Feldbrügge, 2016: p.6).

وتؤكد كلتا النظريتين أنه من غير المتوقع أن يعود اللاجئون الذين يهاجرون في سن مبكرة أو أولئك الذين ولدوا في المجتمع المضيف (الجيل الثاني) إلى وطنهم الأم؛ إذا تمكنوا من الاندماج اجتماعيًا واقتصاديًا في المجتمع المضيف. من ناحية أخرى، من المرجح أن يعود اللاجئون الذين يهاجرون في سن أكبر. كما أن التعليم والمهارات ورأس المال المكتسب في المجتمع المضيف عوامل أخرى لها تأثير مباشر على إعادة الاندماج بعد العودة. وعادة ما يحاول العائدون

ذوو رأس المال والمهارات الكبيرة إطلاق أعمالهم التجارية الخاصة في القطاعين العام أو الخاص. ويختلف مقدار الموارد المادية والبشرية التي يتم الحصول عليها من المجتمع المضيف؛ اعتمادًا على حالة وسياسات الدولة المضيفة تجاه اللاجئين.

وفي حال العودة أو إعادة التوطين؛ فهناك من العوامل ما يؤثر في مسار عملية إعادة الاندماج مثل: مدة الإقامة في البلد المضيف، وأسباب الهجرة، والوضع الاقتصادي للبلد المضيف، ودرجة الرفاهية، والوضع الوظيفي، والوضع الاجتماعي للعائدين، وكذا درجة التكيف مع المجتمع المضيف، ونوع إثبات الإقامة (قانوني أو غير موثق)، بالإضافة إلى التعليم والمهارات التي تم الحصول عليها (Mohammadi et al.,2018: p.261).

استخلاصات نظرية موجهة للدراسة الميدانية:

- تفسر لنا نظرية الاختيار العقلاني ما يتخذه المهاجرون من قرارات بالانتقال من المجتمع المضيف إلى وجهة أخرى؛ سواء إعادة التوطين في بلد ثالث أو العودة الطوعية للموطن الأصلي في ضوء الممارسات المهنية التي أتاحها لهم سوق العمل- على ضعف خصائصهم المهنية- والتي تؤثر بشكل مباشر في الأجور (العائد المادي)، وبالتالي من المتوقع أن يصاحب الحراك المهني الهابط والتطلع الذاتي لأجور أعلى في مجتمعات مغايرة- تيارات كثيفة لتوجهات الهجرة والعكس صحيح.
- يهدينا نموذج الاستيعاب إلى المراحل التي تمر بها العمالة المهاجرة قسرًا حتى الوصول إلى الوضع الحالي للحراك المهني، والتي من خلالها تتدرج العمالة من ذوي المهارات الأدنى حتى تتحسن أوضاعهم المهنية والمعيشية، عما كانوا عليه في الفترات المهنية الأخيرة بالموطن الأصلي.
- توضح لنا نظرية الاستيعاب المجزأ أهمية الاندماج الاقتصادي وفعالية البنية الاجتماعية التي ينتمي إليها العمالة المهاجرة؛ خاصة من ذوي المهارات الأدنى،

وكذا العاطلون عن العمل في استيعاب ذلك النمط من العمالة، والذي عادة ما يبدأ بأعمال ووظائف تتطلب مهارات أقل، ولكن من المتوقع أن تحقق تلك الفئة حراكًا تصاعديًا؛ في ظل احتضان المجتمع المضيف عبر الزمن.

- كلما زادت المدة الزمنية للعيش والإقامة بالمجتمع المضيف؛ تحقق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، الذي يسهم في فعالية الحراك المهني من ناحية، ويؤثر في تفضيلات العودة الطوعية أو إعادة التوطين إلى موطن آخر من ناحية أخرى؛ نتيجة التأثير المباشر للموارد المالية والبشرية المتراكمة التي تم إنتاجها عبر السنوات.

٢- مسح الأدبيات السابقة:

- **دراسات أجريت على اللاجئين السوريين:**

من الدراسات التي أجريت على اللاجئين السوريين في مصر دراسة (حسناء العربي،٢٠٢٢) التي استهدفت الوقوف على الأوضاع المعيشية والاجتماعية في البلد المُضيف (مصر)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق أداة الاستبيان على عينة قوامها (١٠٠) مفردة، واستخدام دليل المقابلة المتعمقة على (١٥) أسرة معيشية، توصل البحث إلى اضطرار بعض السوريين إلى تغيير المهن التي كانوا يمتهنونها في الموطن الأصلي حتى يستطيعوا تحمل تكاليف المعيشة من ناحية، وتماشيًا مع متطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.

أما دراسة (أنور سيد عامر،٢٠٢٢) التي استهدفت الكشف عن تداعيات اللجوء السوري على مصر في المستويات الديموجرافية والاقتصادية والإثنية والسياسية، فضلًا عن التعرف على سياسات مجابهة ذلك اللجوء؛ بالاعتماد على منهج المسح بالعينة والاستبيان، خلصت الدراسة إلى تأثير ظاهرة اللجوء السوري في مصر سلبيًا في الجوانب الاقتصادية، إذ مثلت ضغطًا على الموارد الاقتصادية والخدمات المقدمة للمصريين؛ وخاصة التعليمية منها، كما جاءت الرغبة في إعادة التوطين لدى اللاجئين السوريين في أولى مراتب سياسات مجابهة ذلك اللجوء، يليها العودة الطوعية ثم الاندماج المحلي.

وفي دراستنا (عبد المجيد أحمد هندي،٢٠١٧) التي تتتبع نتائجها الدراسة الحالية، والموسومة بالهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي لعينة من أرباب الأسر السورية المقيمة بالمجتمع المصري، بالاعتماد على المنهج الإثنوجرافي، ودليل المقابلة الإثنوجرافية والملاحظة والإخباريين لجمع البيانات؛ أظهرت النتائج تحقق الاندماج الاجتماعي نتيجة تقارب العادات والتقاليد والقيم، التي أسهمت في فعالية الاستعدادات الإيجابية للمشاركة الاجتماعية وبناء الشبكات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي في ممارسات الحياة اليومية. كما كشفت التحليلات عن تباين غالبية حالات الدراسة في نشاطهم المهني الحالي، عما سبق ممارسته في الموطن الأصلي.

ومن الدراسات التي أجريت على اللاجئين السوريين في بلدان أخرى بخلاف المجتمع المصري، نجد دراسة (جمانة بشير أبو رمان، ٢٠١٨) التي استهدفت تعرف واقع العودة الطوعية في (الأردن)، وتعرف تحديات العودة الطوعية لسوريا من وجهة نظر اللاجئين السوريين، بالاعتماد على صحيفة استبانة طبقت على عينة قوامها (٣٨٥) لاجئًا، وأظهرت نتائج الدراسة أن وجهة نظر اللاجئين السوريين لواقع العودة الطوعية في الأردن تقع ضمن المستوى المرتفع، وأن الانتماء والحنين إلى الوطن من أهم الدوافع الإيجابية لتفضيلات اللاجئين نحو العودة الطوعية، بينما كانت المخاوف الأمنية والاقتصادية بمثابة المؤثرات السلبية في العودة الطوعية إلى الوطن. وفي دراسة (إيمان يحيى العمرى، آيات جبر نشوان،٢٠٢٠) للكشف عن درجة تأثير كل من: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في اتخاذ اللاجئين السوريين في (الأردن) قرارهم بالعودة، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات عن طريق الاستبيان الإلكتروني لعينة قوامها (٣٥٧) من اللاجئين فوق سن (١٨) سنة؛ أبانت الدراسة أن النجاح في الأنشطة الحرفية والمهنية والأعمال الخاصة تُعد عاملًا حاسمًا في قرار العودة؛ عند المقارنة بالوضع الاقتصادي المتردي بالموطن الأصلي.

وفي دراسة للبنك الدولي (World Bank, 2019) حول "قدرة اللاجئين السوريين على العودة إلى ديارهم"؛ للوقوف على العوامل الرئيسة التي تؤثر في

قرارات العودة الطوعية، نتيجة عودة (١٠٣٠٩٠) لاجئًا سوريًا لبلادهم طوعًا من بلدان (العراق والأردن ولبنان)، خلصت الدراسة إلى أن الظروف الأمنية في سوريا تُعد العامل الرئيس في تحديد قرار العودة المحتملة للاجئين السوريين. كما كشفت الدراسة عن تأثير الظروف الاقتصادية السائدة في البلدان المضيفة للاجئين، والتي تُعد أكثر تعقيدًا من العوامل ذات الصلة بالوطن الأصلي.

وفي دراسة (حسام السعد، طلال مصطفى،٢٠١٧) التي استهدفت الوقوف على أوضاع المهنيين السوريين في (تركيا) بمدينة إسطنبول، والبحث في الشروط المختلفة لعملهم، وتطلعات المستقبل بالنسبة للعمل ووجهتهم المقبلة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وصحيفة الاستبيان، بالتطبيق على عينة من السوريين قوامها (٣٧٦) مفردة. واستنتجت الدراسة أن موقف المهنيين السوريين من مسألة العودة الطوعية إلى سوريا- مشروط بتوفير المناخ المواتي لتحقيق النجاح المهني الحالي في حال العودة للمناطق الآمنة. وفي مجتمع الدراسة نفسه خلصت دراسة "أكجوندوز وآخرين" (Akgündüz et al., 2021) التي استهدفت تحليل العلاقة بين تدفقات اللاجئين واسعة النطاق والحراك المهني بين الأقاليم للسكان الأصليين؛ بعد التدفق المفاجئ للاجئين السوريين إلى تركيا- أنه بعد وصول اللاجئين السوريين لتركيا، انخفض صافي الحراك المهني للمحافظات المضيفة للعمالة المحلية. وأن هذا التأثير السلبي ناتج عن انخفاض في الحركة الداخلية، بدلًا من زيادة الانتقال إلى خارج تلك المحافظات؛ حيث إن الزيادة بنقطة مئوية في نسبة السكان السوريين إلى السكان الأصليين- يؤدي إلى انخفاض الحراك المهني للمحافظة بنسبة (٢٪).

- دراسات أجريت على لاجئين من جنسيات متعددة:

في دراسة "روث وإكبرج" (Rooth & Ekberg, 2006) لسوق عمل المهاجرين (بالسويد)، بالاعتماد على مقابلات مع أربع مجموعات من اللاجئين المهاجرين (إثيوبيين/ إريتريين، وتشيليين، وإيرانيين، ورومانيين، ومجريين)

ممن حصلوا على تصاريح إقامة في السويد، وقد بلغ حجم العينة (٥٥٩) لاجئًا، وبالاعتماد على المقابلات تم تحليل الحراك المهني بداية من المهنة السابقة بالموطن الأصلي إلى المهنة الأولى في السويد، وكذا الحراك المهني خلال السنوات الخمس عشرة الأولى في السويد. وقد كشفت الدراسة عن أن المهنة الأولى في السويد للعديد من اللاجئين، تكون لها مكانة أقل من تلك التي كانت في الموطن الأصلي، وقد كان الحراك التصاعدي في الوضع المهني بالنسبة لهؤلاء اللاجئين الذين لديهم وضع مهني مرتفع في بلدهم الأصلي.

وفي دراسة "هاجان وآخرين" (Hagan et al., 2019) التي استهدفت المقارنة بين مسارات الحراك المهني وإعادة الإدماج طويل الأمد في سوق العمل للعائدين قسرًا وطوعًا من (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى (المكسيك)، وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها (٩٣) مهاجرًا مُرحَّلًا ومتطوعًا في "ليون" بالمكسيك، وقد توصلت نتائجها إلى أن العائدين قسرًا يتعرضون في كثير من الأحيان للوصم من قبل الحكومات وأرباب العمل، وبالتالي يكونون عاطلين عن العمل، أو يعملون على هامش اقتصاداتهم الأصلية، وأن الترحيل يعوق عودة المهاجرين بسوق العمل، وغالبًا ما يمارس العائدون قسرًا وظائف غير مرغوب فيها في سوق العمل غير الرسمي، وهو ما يؤدي إلى الحراك المهني التنازلي. وفي دارسة كل من: "آيسا لاسترا ولورينزو" (Aysa-Lastra & Lorenzo, 2013) لنمط الحراك المهني للمهاجرين بالاستناد إلى بيانات المسح الوطني للمهاجرين لعام (٢٠٠٧) في (إسبانيا)- أشارت النتائج إلى تقلب الحراك المهني للمهاجرين من آخر عمل لهم في بلدهم الأصلي إلى عملهم الأول في إسبانيا، ومن أول عمل لهم في إسبانيا إلى وظائفهم الحالية، كما كشفت النتائج عن وجود نمط مجزأ على شكل ناقوسي للحراك المهني للمهاجرين الدوليين.

وفي دراسة " فرناندیز ماسیاس وآخرين" (Fernández-Macías, et al., 2015) التي استهدفت تحليل حالة العمالة والحراك المهني لدى السكان المهاجرين

في (إسبانيا)، أيضًا بالاعتماد على المسح الوطني للهجرة عام (٢٠٠٧)، قد اختار فريق البحث عينة فرعية من سجلات المسح قوامها (٦٢٣٨) سجلًا: لأولئك الذين وصلوا إلى إسبانيا بين عامي (١٩٩٧: ٢٠٠٧)، كما اعتمدت الدراسة على جداول الحراك ومتوسط الأجور لقياس الحراك، وأثبتت النتائج من خلال المقارنة بين آخر عمل للمهاجرين قبل الهجرة ووظائفهم الأولى في إسبانيا- أن هناك انخفاضًا في الوضع المهني، بينما أظهر المسار الثاني (منذ وظائف المهاجرين الأولى في إسبانيا إلى وقت إجراء المسح) أن هناك تحسنًا مهنيًا بين المهاجرين.

وفي دراسة "ريسيا وآخرين" (Ressia et al.,2017) للحراك المهني للمهاجرين المَهَرة فيمَنْ أقاموا مؤخرًا ويبحثون عن عمل في منطقة "بريسبان ***Brisbane***"، (أستراليا)، وبالاعتماد على مقابلات نوعية مع (٢٢) مهاجرًا من خلفيات غير ناطقة بالإنجليزية- أكدت الدراسة أن الكثيرين منهم غير قادرين على العثور على عمل مناسب بعد الوصول. وإنهم يعانون من التنقل المهني الهابط؛ أي أنهم يجدون وظائف أقل في مستوى المهارة مقارنة بالوظيفة التي شغلوها قبل الهجرة، فضلًا عن التفاوتات بين حراك الإناث والذكور الذي كان في صالح الذكور.

وفي دراسة كل من "سانشيزسوتو وسينجلمان" (Sánchez-Soto & Singelmann, 2017) عن التنقل المهني للمهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة، بالاعتماد على تحليل بيانات تاريخ المهنة من مشروع الهجرة المكسيكي (***MMP***) لتحليل محددات الحراك المهني بين المهن الأولى والأخيرة بعد الهجرة إلى الولايات المتحدة. والذي تضمن (٢٥٦٥٨) أسرة في (١٥٤) مجتمعًا عبر المكسيك والولايات المتحدة. أبانت النتائج أن المهاجرين المكسيكيين الذين وصلوا مؤخرًا إلى الولايات المتحدة يمارسون وظائف ذات مكانة أدنى من تلك التي كانوا يشغلونها في المكسيك مثل: المهن الزراعية، أو المهن منخفضة المهارات، أو البناء، أو الخدمات، وأن الحراك الصاعد كان أقل بالنسبة لأولئك الذين يشغلون وظائف ذات مكانة أعلى في موطنهم الأصلي.

وبعد **استعراض التراث البحثي** للدراسات التي أجريت حول متغيري الدراسة؛ سواء تلك التي أجريت على اللاجئين السوريين أو غيرهم من الجنسيات الأخرى- يمكن القول: إن الأدبيات المستعرضة قد أجمعت على أن المهاجرين قسرًا غالبًا ما يُضطرون إلى تغيير النشاط المهني الممارس في الموطن الأصلي، خاصة عندما تكون في مهن أدنى ولا تتطلب مهارات عالية، ويُعد هذا نقطة انطلاق وتأهب لتغيير الوضع المهني في المجتمع المتلقي وبالتالي إحداث حراك مهني تدريجي غالبًا ما يتصاعد عبر السنوات.

بجانب ما سبق، فالحراك المهني التصاعدي الذي يحققه قطاع عريض من المهنيين من ذوي المهارات الأدنى- يتأتى من الأنشطة الحرفية والأعمال الخدمية والخاصة والقطاع غير الرسمي، وتصفه الأدبيات بأنه يكون في شكل ناقوسي، إلا أنه من غير المتوقع أن يحدث ذلك الحراك التصاعدي في حال غياب الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، بل إن عدم استثمار الموارد البشرية والتمييز في سوق العمل يُعد من العوامل المساهمة في إعادة التوطين والعودة الطوعية.

كما بدا من نتائج تلك الأدبيات، أن عزم اللاجئين على العودة الطوعية مشروطٌ بتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وخدمات البنية التحتية للموطن الأصلي في المقام الأول، وبالتوازي مع تدني تلك الأوضاع من ناحية، وتحقيق النجاح المهني عبر سنوات الإقامة من ناحية أخرى؛ تتناقص دوافع اللاجئين للعودة للموطن الأصلي.

وقياسًا على تراجع وضعف دوافع اللاجئين للعودة للموطن الأصلي، فإنه يمكن القول: إن إعادة التوطين ربما تكون البديل والخيار الأفضل لدى قطاع عريض من أولئك الباحثين عن أوضاع أفضل للمعيشة، والمتطلعين للحراك لأعلى في ظل الحراك المهني التنازلي الذي يعانون منه.

ثالثًا- مناقشة بيانات الدراسة وتحليلها:

- الحراك المهني بين الموطن الأصلي والمجتمع المضيف:

سوف تعتمد الدراسة في قياس الحراك المهني على عامل المقارنة للمهن الممارسة من جانب مفردات العينة بين الموطن الأصلي والمجتمع المضيف، وذلك في ضوء التصنيف القومي الموحد للمهن، والمشار إليه تفصيلًا بمنهجيات الدراسة، وقد تبين من بيانات الجدول رقم (٦) أن بعض مفردات العينة قد مثلت ثلاثة أقسام رئيسة للتصنيف المهني في موطنها الأصلي، وترتيبها في التصنيف الثاني والثالث والرابع للتصنيف المهني، وهم (الإخصائيون) أصحاب المهن العلمية، والفنيون ومساعدو الإخصائيين، والكَتَبة. ويشكل مجمل هؤلاء في توزيعهم النسبي (٢٤,٩٪) أي ما يقرب من ربع إجمالي التوزيع النسبي، وقد شغل قسم الكَتَبة النسبة الأعلى بمقدار (١٤,٧٪) مقابل (٨,٨٪) للفنيين ومساعدي الإخصائيين، و(١,٤٪) فقط لأصحاب المهن العلمية.

وبما أن الأقسام المشار إليها سلفًا لم تمثل أي توزيع تكراري أو نسبي لمفردات العينة في المجتمع المضيف، فإن هذا يعني أن أصحاب المهن التي تنتمي لتلك الأقسام قد انتقلوا إلى الأقسام الأدنى بعد الإقامة بمصر، ويعني هذا ضمنيًا تحقيق حراكٍ مهنيٍّ هابطٍ لدى ما يقرب من (١٢٢) مفردة من عينة البحث. وهو ما يتفق مع ما جاءت به الأدبيات من أن المهاجرين قسرًا غالبًا ما يضطرون إلى تغيير النشاط المهني، والذي غالبًا ما يكون بداية إحداث نقلة في النشاط المهني لهم.

وفي ذات السياق يمكن أن نفسر ذلك باحتمالية ممارسة هؤلاء لوظائف ومهن حكومية تنتمي إلى تلك الأقسام المهنية الثلاثة، في الموطن الأصلي، وهو ما يصعب تحقيقه في المجتمع المضيف، إذ إن أغلب الأنشطة والممارسات المهنية تتركز في القطاعيْن الخاص وغير الرسمي.

ولتوضيح ذلك على سبيل المثال لا الحصر، نجد أن القسم الرئيس الخاص بأصحاب المهن العلمية يتضمن أقسامًا وأبوابًا فرعية للإخصائيين في العلوم

الهندسية، والتعليم والأعمال الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات، والإخصائيين في القانون والعلوم الاجتماعية والثقافية، وبالطبع هذه الأقسام يتبعها أبواب ومهن ينتمي أغلب شاغليها للقطاعيْن الحكومي والعام، مع ملاحظة ندرتها بالقطاع الخاص في مختلف نشاطاته.

كما يتضح من بيانات الجدول السابق تزايد نسبة العاملين في مجال الخدمات والمبيعات بالمجتمع المضيف لأكثر من نصف العينة، حيث مثلت المهن التي تنتمي لذلك القسم حوالي (٦٥,٨٪)، مقابل (٩,٨٪) فقط بالموطن الأصلي، وهو ما يشير إلى أحد صور التغير المهني، والذي يفوق خمسة أضعاف نسبة من كانوا يندرجون في المهن الخاصة بالخدمات والمبيعات في موطنهم الأصلي.

وعلى النقيض تنخفض نسبة ممارسة المهن التي تنتمي للعمالة المهرة في الزراعة والصيد في المجتمع المضيف عن الموطن الأصلي، فنسبة من ينتمون لذلك القسم المهني بالموطن الأصلي تصل إلى (٧,٤٪)، ومن المتوقع أن ينتمي هؤلاء إلى أصول ريفية كنتيجة حتمية لطبيعة الأنشطة المهنية التي تدور في فلك الزراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية. وقد انخفضت هذه النسبة بالمجتمع المضيف ولم تصل حتى إلى (١٪)، فهي لا تمثل سوى (٠,٨٪) من إجمالي العينة، وما من شك أن هذا يعنى أن هناك تغيرًا في النشاط المهني لهؤلاء نتيجة ممارستهم لمهن تتبع الأقسام الأخرى التي تتركز في المجتمع الحضري، بمعنى أن عملية التغير للنشاط المهني قد حدثت نتيجة التغير في نمط الإقامة من الريف السوري إلى الحضر المصري.

ويتطابق الأمر على أصحاب المهن الحرفية ومن إليهم، فبعد أن فاقت نسبتهم ضعف التمثيل النسبي لذلك القسم بالموطن الأصلي، حيث تضمن ذلك القسم (٧,٦٪) من مفردات الدراسة، تزايد عدد هؤلاء الحرفيين إلى (١٧,٤٪) بالموطن الأصلي، وهنا نود الإشارة إلى أن من الأقسام الفرعية المدرجة لذلك القسم؛ جميع العاملين في البناء ومن إليهم، وعمال الصناعات المعدنية والآلات، وعمال

الصناعات التقليدية، وكذا العاملون في المهن الكهربائية... إلخ، والتي انتقل إليها هؤلاء عبر الأقسام الأخرى، ربما نتيجة تلقي دورات تدريبية أو المشاركة في تلك الأنشطة لأجل التعليم، ثم الانخراط في ذات النشاط المهني بعد اكتساب الخبرات التي تتيح لهم ممارسة تلك المهن.

واستكمالًا لباقي الأقسام المهنية بالجدول، يلاحظ أن نسبة مرتفعة تتجاوز الربع (٢٦,٤٪) من مفردات العينة؛ كانوا يشغلون مهنًا تابعة لقسم عمال تشغيل المصانع ومشغلي الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج بالموطن الأصلي، وقد انخفضت نسبة هؤلاء في المجتمع المضيف ولا تمثل سوى (٧,٦٪) فقط، ومن المتوقع أن يتركز هؤلاء في الأقسام الأخرى الأعلى في التراتب المهني، في ظل وجود نسبة منخفضة للقسم المهني الأخير للتصنيف، والمُعنَى به: "العاملون في المهن الأولية"، فهم لا يشكلون سوى (٨,٤٪) بالمجتمع المضيف، في حين أن نسبة هؤلاء كادت أن تقترب من الربع بالمجتمع الأصلي بعد أن وصلت إلى (٢٣,٩٪)، وهو ما يؤكد أن الغالبية من هؤلاء قد انتقلوا إلى مهن أخرى أعلى في التدرج المهني بعد تلك الفترة من السنوات بالمجتمع المضيف؛ والسبب في ذلك أنه القسم الأخير في التصنيف المهني، ويعلوه ثمانية أقسام مهنية رئيسة.

وخلاصة ما تؤكده المعالجات الإحصائية للجدول السابق أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية للتوزيع التكراري والنسبي للأقسام المهنية، التي ينتمي إليها مفردات العينة بين المجتمعيْن الأصلي والمضيف، وبالتالي من المتوقع أن يسفر عن تلك الفروق الإحصائية لقيمة كاي التربيعية - تغير في نمط المهنة يترتب عليه تغير في حالة الحراك المهني بين الصعود والهبوط، أكثر من ثبات الأوضاع المهنية لغالبية مفردات العينة.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) أن أكثر مما يفوق ثلثي العينة قد تغير نشاطهم المهني، وبالتالي تغيرت مهنة ما يقدر بـ (٧٢,٢٪) من مفردات العينة في موطنهم الأصلي عن المهنة التي يمارسونها في مصر. وفي مقابل ذلك ظل (٢٧,٨٪) في ممارسة المهن نفسها دون تغير، وهؤلاء تطابق لديهم النشاط

المهني لكلا المجتمعين.

أما عن تغير أكثر من ثلثي العينة لنشاطهم المهني، فيعود لعدة أسباب أهمها: أن المهنة الحالية أفضل من المهنة السابقة، وهو ما يؤكده (٣٦,٨٪) من بين (٣٥٣) مفردة. وبالتالي يمكننا القول: إنه السبب الرئيس في تغير المسار المهني، وفي ذات السياق يرى (٢٦,٣٪) من هؤلاء أن تغير النشاط المهني يعود إلى الأوضاع المعيشية التي تتطلب دخلًا أعلى، وهو ما يعني أن الاتجاه إلى المهن الحالية يعني تحسنًا في العائد المادي الذي يتلاءم وطبيعة الأوضاع المعيشية واحتياجات أرباب الأسر وذويهم، وبالتالي تتطور تغيرات المسار المهني لبعض مفردات العينة؛ سعيًا نحو تحسين المقابل المادي، وما من شك في أن العائد المادي يؤثر في الطريقة التي يسعى فيها العاملون لممارستهم المهنية في ضوء القدرات والمؤهلات المناسبة.

كما يلاحظ أن (١٣,٦٪) يمارسون المهنة الحالية؛ نتيجة عدم توافر فرص عمل أخرى، وأن (١٢,٧٪) قاموا بتغيير نشاطهم المهني نتيجة حصولهم على دورات مهنية تدريبية للمشاركة في مهن أفضل في سوق العمل.

واتساقًا مع بيانات الجدول السابق والخاص بالتوزيع النسبي للمهن بين المجتمعين الأصلي والمضيف، يعرض الجدول رقم (٨) للتوزيع النسبي لعينة الدراسة؛ وفقًا للحراك المهني في ضوء الأقسام الرئيسة للتصنيف المهني السابق الإشارة إليه، وتوضح بيانات الجدول أن أكثر من نصف عينة الدراسة قد حدث لهم حراكٌ صاعدٌ، وذلك بنسبة (٥٦,٩٪)، وأن حوالي ربع العينة قد حدث لهم تغير في التراتب المهني نتج عنه الانتقال لأسفل عبر سلم التصنيف المهني، ويصل حجم هؤلاء إلى (١٢٢) مفردة بنسبة (٢٤,٩٪). كما يبين الجدول أن (١٨,٢٪) من عينة الدراسة لم يحدث لهم تغيرٌ في حراكهم المهني سواء بالصعود أو الهبوط، وهو ما يعنى (ثبات حالة الحراك).

وعَوْدٌ على أولئك ممن حققوا حراكًا صاعدًا بالمقارنة بين المهنة الحالية والأخيرة بالموطن الأصلي والمضيف، فمن المؤكد أن هؤلاء قد ارتقوا عبر سلم التصنيف المهني لأعلى؛ من خلال توافر بيئة دافعة للعمل ومحفز له، وأُتيح من خلالها تنمية قدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم واستثماراتهم، للحصول على مكانة مهنية أفضل مما كان عليه الوضع المهني في السابق، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٩)، والذي يتبين فيه أن (٥٠,٧٪) يرون أن المهنة الحالية التي يمارسونها في مصر أعلى مكانة وأفضل دخلًا من المهن السابقة في الموطن الأصلي.

وفي مقابل ذلك فإن أولئك ممن انحدروا لأسفل عبر الاتجاه الرأسي للحراك لا شك أنهم يفتقدون للمكاسب المشار إليها، فالجدول رقم (٧) تشير بياناته إلى أن ربع مفردات العينة تقريبًا (٢٤,٩٪) يرون أن المهنة السابقة أسمى مكانة وأعلى دخلًا عن المهنة الحالية.

ويمكن أن نستخلص من الجدولين السابقين مدى التطابق بين الأسلوب الموضوعي والذاتي لقياس الحراك المهني لعينة الدراسة، خاصة وأن الحراك المهني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمكانة المهنية، وامتيازات الدخل الذي يعود على ممارسيها. وتدلل بيانات كلا الجدولين على حدوث حراك لغالبية العمالة المهاجرة من اللاجئين السوريين بالمجتمع المصري، ويتصف اتجاه هذا الحراك رأسيًا نحو الصعود. فضلًا عن مطابقة تحليلات البيانات لما أكده "نموذج الاستيعاب" ***Assimilation model*** حول المراحل التي تمر بها العمالة المهاجرة قسرًا؛ حتى تصل إلى الوضع الراهن للحراك المهني، والتي من خلالها تتدرج العمالة من ذوي المهارات الأدنى حتى تتحسن أوضاعهم المهنية والمعيشية، وبالتالي فإن حالة التغير تكون لصالح الصعود رأسيًا عبر المهن الأعلى.

- الاندماج الاقتصادي الاجتماعي بالمجتمع المضيف:

تُعد مسألة اندماج المهاجرين في اقتصاد بلد المقصد موضوعًا رئيسًا في

أبحاث الهجرة، بعد أن أثارت الزيادة الهائلة في عدد المهاجرين قسرًا مناقشات ساخنة حول قدرة المناطق المستقبلة على دمج المهاجرين قسرًا في اقتصاداتها ومجتمعاتها؛ استجابةً لارتفاع أعداد المهاجرين.

كما أشارت الأدبيات إلى أن الاندماج الاقتصادي يحقق الاعتماد على الذات، ويخفف من الأعباء الاقتصادية عن كاهل المجتمعات المضيفة، خاصة مع تسهيل دخول اللاجئين إلى أسواق العمل، كما أن التحويلات المالية التي تتلقاها أسر اللاجئين تساعد في دعم الأسر، وفي تحفيز التنمية في المجتمعات المضيفة، بشراء السلع والخدمات المنتجة محليًا، والاستثمار في المشاريع الصغيرة (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥: ص١٦٩).

ومن أهم مؤشرات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي التي سوف نعتمد عليها في دراستنا: المشاركة في سوق العمل، والتطلع للاستثمار في مجال العمل، ووجود مسكن آمن للأسرة، وتوافر وظيفة مطابقة للمهارات والمؤهلات، وتوافر خدمات الرعاية الصحية الجيدة، والمشاركة والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين في العمل.

وإجمالًا تستخلص بيانات الاستقصاء المتعلق بالاندماج الاقتصادي والاجتماعي بالجدول رقم (١٠)؛ أن نسبة مرتفعة تقترب من ثلثي المهاجرين لا يشعرون بالعزلة في سوق العمل، إذ تصل نسبتهم إلى (٦٨,٥٪) بإجمالي (٣٣٥) مفردة، وقد يعود ذلك إلى التقارب الثقافي واللغوي، وتجانس العديد من العادات والتقاليد بين المجتمعين، وبالتالي فإن أطر التفاعل الاجتماعي في سوق العمل وخارجه تحقق مرونة دون أية عقبات يُختلق من خلالها العزلة أو الإقصاء والشعور بالاغتراب.

ومن الأدلة على ذلك أن (٥٤,٢٪) أي أكثر من نصف العينة لا يشعرون بالتميز في سوق العمل على مختلف صوره وأشكاله، مع الأخذ في الحسبان أن العديد من صور التميز في سوق العمل قد تكون من جانب أرباب العمل التابع لهم هؤلاء اللاجئون؛ أي من نفس الجنسية أو الموطن الأصلي، ومن أوجه التمييز

التي أشار إليها أولئك ممن يعانون من التمييز، والذين تصل نسبتهم إلى (٤٥,٨٪) - غياب التأمين والضمان القانوني بنسبة (١٩,٦٪)، فضلًا عن ضعف الأجور والمعاملة السيئة من جانب رؤساء العمل وأصحابه.

ومن ملامح تحقق الاندماج الاقتصادي بسوق العمل لدى العمالة اللاجئة، نجد بالجدول رقم (١١) أن أكثر من نصف العينة (٥٥,٨٪) يتطلعون للاستثمار في مجال العمل، ويحتمل أن يكون لدى هؤلاء تحويلات مالية من المجتمع الأصلي تساعد على المُضي قدمًا نحو تلك الاستثمارات، وبصفة عامة فإن التخطيط والتطلع لذلك لا يتحقق إلا في ظل توافر بيئة دافعة ومشجعة لذلك، بالتالي فإن ذلك الاتجاه نحو الاستثمار يدلل على أن هؤلاء المهاجرين قد وجدوا من السوق المصري حقلًا خصبًا للعمل والاستثمار الذي تحقق من خلاله الحراك المهني التصاعدي، والذي سيعود بالطبع بالكثير من المنافع الاقتصادية لتلك العمالة.

ومن أوجه الاستثمارات التي تسعى لها العمالة المهاجرة: العمل لحسابهم، أي "تنفيذ مشروع لحساب العامل بدلًا من العمل لدى الغير بأجر". ونسبة هؤلاء كما يبينها الجدول السابق تصل إلى (١٧,٢٪)، وزيادة حجم الإنتاجية بنسبة (١٦,٥٪)، والتي سيترتب عليها بالطبع زيادة حجم العائد المادي وتحسين الوضع الاقتصادي لدى من يسعى لذلك في المستقبل.

أما عن مدى تحقق مؤشرات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لدى عينة الدراسة، فقد تبين من الجدول رقم (١٢) أن وجود فرصة للعمل وتوافرها قد تحققت في الرتبة الأولى من بين المؤشرات، وبالتالي جاء المؤشر في المقدمة من حيث أهميته النسبية في تحقيق الاندماج لدى عينة الدراسة، وقد وصل مجموع درجاته إلى (٢٢٦٤) درجة، وبمتوسط درجات قدره (٤,٦٣) درجات، وانحراف معياري مقداره (٠,٦٥).

كما تحققت لمفردات العينة فرصة عمل مطابقة للمهارات والمؤهلات المناسبة لهم، وقد جاء ذلك المؤشر من الاندماج الاقتصادي في الرتبة الثانية؛ من

حيث أهميته في حدوث الاندماج الاقتصادي لدى عينة الدراسة، وتحصل مجموع درجات مقدارها (٢٢٣) درجة، وبمتوسط حسابي قدره (٤,٥٦) درجات، وتباين يصل إلى (٠,٧) درجة.

الجدير بالإشارة أن توافر الخدمات الصحية الجيدة يُعد من المؤشرات المهمة التي تلي توافر فرصة عمل، ويتحقق ذلك المؤشر بمتوسط درجات مقداره (٤,٠٥) درجات، ولذا جاء في الرتبة الثالثة من حيث أهميته النسبية. أما وجود سكن آمن للأسرة، والمشاركة والتفاعل الاجتماعي فقد جاء كلاهما في الرتبتين قبل الأخيرة والأخيرة من بين مؤشرات تحقق الاندماج، وبمتوسط درجات مقداره (٣,٦) و (٢,٥٢) درجة على الترتيب.

ويوضح الجدول رقم (١٣) توزيع مفردات العينة؛ وفقًا لمستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وقد تبين من مخرجاته أن (٥٣,٤٪) من عينة الدراسة في المستوى المرتفع للاندماج، والذي يتراوح مجموع درجاته بين (٢٥: ١٩) درجة، كما يلاحظ أن ربع عينة الدراسة في مستوى الاندماج المتوسط وقت إجراء الدراسة، وقد تراوح مجموع درجات هؤلاء إحصائيًا بين (١٨: ١٢) درجة، في حين أن ذوي المستوى المنخفض ونسبتهم تقدر بحوالي (٢١,٣٪)، وهؤلاء لم يتحقق لديهم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ولا تتجاوز درجاتهم سوى (١١) درجة من مجموع المؤشرات الخاصة بالحصول على فرصة عمل، مسكن آمن.. إلخ، وغيرها من المؤشرات سالفة الذكر.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي ومتوسط درجات عينة الدراسة؛ وفقًا لتأثير النشاط المهني في توجهات العودة الطوعية وإعادة التوطين- تبين من الجدول رقم (١٥) أن النجاح المهني، وبالتالي تحقيق الحراك المهني الصاعد يؤدي إلى عدم الرغبة في العودة الطوعية، ويوصف في سياق العبارة أنه بمثابة العودة لنقطة البداية، وقد تحقق ذلك بنسبة (٥٥٪) لعينة الدراسة؛ أي ما يفوق النصف، وكان مجموع الدرجات (١١١٥) درجة، بمتوسط (٢,٢٨) درجة، وفي الرتبة الأولى من حيث مؤشر الأهمية النسبية.

بينما جاء في الرتبة الثانية تأثير "المشاركة في سوق العمل بمصر ودورها في مساعدة اللاجئين في الحصول على مكانة جيدة وحياة كريمة"، ترتب عليها عدم الرغبة في العودة للموطن الأصلي، وقد تحقق ذلك بنسبة كبير قدرها (٥٣,٦٪) لدى عينة الدراسة، مقابل (٢٧٪) بدرجة ضعيفة، وبالتالي كان مجموع ذلك البُعد (١١٠٨) درجات بمتوسط (٢,٢٧) وفي الرتبة الثانية.

ومن الملاحظ أن هناك نسبة تصل إلى (٤٦٪) تفكر بدرجة كبيرة في عدم العودة أو الانتقال إلى بلد آخر بعد أن تحسنت أوضاعهم المهنية، وفي ذات السياق تتحقق الموافقة نسبة (٢٧٪) بدرجتين متوسطة ومنخفضة على عدم العودة، وكذا إعادة التوطين، وقد حصد ذلك البُعد (١٠٧١) درجة من مجموع استجابات عينة الدراسة، ومتوسط (٢,١٩) درجة، ولذا جاء في الرتبة الثالثة وقبل الأخيرة.

وقد بدا من بيانات الجدول السابق عدم أهمية بُعد اكتساب المهارات والخبرات مقارنة بالأبعاد السابقة، بعد أن جاء في الرتبة الأخيرة من أبعاد تأثير النشاط المهني في تفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين، ويوافق عليه (٣٨,٤٪) بدرجة كبيرة، و(٢١,٥٪) بدرجة متوسطة، مقابل (٤٠,١٪) بدرجة منخفضة على الترتيب، وبالتالي يمكن القول: إن التمايزات المهنية التي حققها السوريون في مجتمعنا، والتي أدت إلى حدوث نقلة في الأوضاع المهنية والمعيشية لديهم تُعد العامل الحاسم والأهم في عدم التفكير في العودة أو إعادة التوطين، خاصة وأن كليهما (العودة أو الإعادة) ربما يؤديان إلى الرجوع مرة أخرى لمحاولة تحقيق تلك الإنجازات التي ترتب عليها الحصول على مردود مادي وحياة جيدة؛ مقارنة بالوضع الحالي للموطن الأصلي.

وتتطابق البيانات السابقة حول الاندماج باستخلاصات نظرية الاستيعاب المجزأ ***Segmented assimilation theory*** لأهمية الاندماج الاقتصادي وفعالية البنية الاجتماعية التي ينتمي لها العمالة المهاجرة؛ سواء في الحراك المهني أو تفضيلات العودة أو الإعادة.

- تفضيلات العودة الطوعية للموطن الأصلي أو إعادة التوطين:

يوضح الجدول رقم (١٤) التوزيع النسبي لعينة الدراسة؛ وفقًا لتفضيلاتهم نحو العودة الطوعية للموطن الأصلي، وإن كان اختيار العودة الطوعية ليس بالقرار السهل، حيث يصعب العودة في أحيان كثيرة لأسباب تتعلق بتحسين أوضاع اللاجئين أنفسهم في المجتمع المضيف، فمع استمرار البقاء لمدة طويلة يتحقق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتوقع من خلاله استقرار الأوضاع المعيشية وتحسين حالة الحراك المهني، وهو ما أشارت إليه بيانات الجدول، فمن بين (٤٨٩) مفردة تمثل إجمالي حجم العينة، يوجد (٣٢٦) مواطنًا سوريًا بنسبة (٦٦,٧٪) لا يوافقون على العودة الطوعية للموطن الأصلي، وهى نسبة مرتفعة تقترب من ثلثي العينة، في مقابل (٣٣,٣٪) تتوافر لديهم الرغبة في العودة للموطن الأصلي طواعية مع الانتقال من المجتمع المضيف.

وفي ذات السياق فإن خيار إعادة التوطين يُعد أحد القرارات التي تتأثر بالحراك المهني والنجاحات الذاتية التي حققها المهاجرون قسرًا باختيارهم الإقامة بالمجتمع المضيف، وعليه فإن خيار الانتقال إلى موطن آخر من المتوقع ألا يتم إلا بعد سلسلة من الإخفاقات في سوق العمل للمجتمع الحالي الذي يقيم فيه المهاجرون؛ خاصة المشاركة في سوق العمل وانخفاض الأجر العائد، والحراك المهني الذي حققته العمالة المهاجرة بعد مضي سنوات من الإقامة، وهو ما أشارت إليه "نظرية الاختيار العقلاني" ***Rational Choice Theory***، وفي حال توافر الفرصة للهجرة وإعادة التوطين لبلد آخر يتوافر فيه فرصة عمل وأجر أعلى؛ ستتغير حالة الحراك المهني لأعلى، ويكون قرار إعادة التوطين هو الأسمى والبديل الأفضل عن استمرار الإقامة بالمجتمع المضيف أو العودة الطوعية للموطن الأصلي، ووفقًا لذلك نجد أن (١٧١) مفردة بتوزيع نسبي مقداره (٣٥٪) يرغبون في إعادة التوطين والانتقال إلى بلد ثالث، مما يُعزى إلى اتجاه الحراك المهني لديهم لأسفل، وفي المقابل نجد أن ما يزيد على نصف العينة بنسبة (٦٥٪) لا يفضلون الانتقال إلى بلد

آخر، ويرغبون في الاستمرار بالبقاء بالمجتمع المصري.

وتشير بيانات الجدول رقم (١٦) إلى أهمية تأثير أوضاع الموطن الأصلي في توجهات العودة الطوعية أو إعادة التوطين، وقد بدا من استجابات عينة الدراسة أن الأوضاع الاقتصادية الحالية هي الأكثر تأثيرًا في اختيار قرار العودة، ويوافق على ذلك (٩٠٪) من مفردات العينة بدرجة عالية، وقد حصل هذا العامل على (١٤٢٠) درجة من مجموع الدرجات بمتوسط (٢,٩٠) وفي الرتبة الأولى من بين العوامل الأخرى.

ويلي ذلك تأثير الأوضاع الأمنية في سوريا، التي تجعل أكثر من ثلثي العينة (٧٢,٢٪) يفضلون البقاء في مصر بدرجة عالية، مقابل (١٨٪)، و(٩,٨٪)، بدرجة متوسطة ومنخفضة على الترتيب.

وقد جاء في الرتبة الثالثة مستوى البطالة المرتفع، وفرص العمل المتدنية في الموطن الأصلي، حيث يؤيد ذلك (٥٥,٦٪) بدرجة عالية، وقد وصل مجموع درجات ذلك البُعد (١٢٠٧) درجات بمتوسط قدره (٢,٤٧) درجة، بينما جاءت الأوضاع البيئية بما في ذلك تدهور الخدمات الخاصة بالبنية التحتية في الرتبة الأخيرة. وتتطابق مخرجات الجدول السابق مع دراسة (جمانة بشير أبو رمان، ٢٠١٨) التي أجريت على اللاجئين السوريين المقيمين بالأردن، وكذا دراسة للبنك الدولي (World Bank, 2019) للفئة نفسها من اللاجئين.

- تأثيرات الحراك المهني في العودة الطوعية وإعادة التوطين:

يوضح الجدول رقم (١٧) العلاقة بين أنماط الحراك المهني وتفضيلات العودة الطوعية للموطن الأصلي، والذي تبين منه أن (٧٤,٨٪) ممن حققوا حراكًا صاعدًا لا يرغبون في العودة للموطن الأصلي، وفي المقابل يوضح التوزيع النسبي للعمالة من ذوي الحراك الهابط أن (٥٧,٤٪) يرغبون في العودة الطوعية، وهي النسبة الأعلى من بين هذا النمط من الحراك، أما من يتصفون بثبات الحراك دون تغير نحو الصعود أو الهبوط؛ فنجد أن (٧٤,٢٪) منهم غير موافقين على

العودة الطوعية، و(٢٥,٨٪) منهم يرغبون في العودة للموطن الأصلي، ولهذا تشير العلاقة الارتباطية أن اتجاه الارتباط بين المتغيرين إيجابي، ويعني في مجمله أنه كلما اتجه الحراك المهني رأسيًا لأعلى؛ زاد التوجه نحو تفضيل عدم العودة الطوعية لدى عينة الدراسة.

وعَوْدٌ على مَنْ تم تصنيفهم من ذوي الثبات في حالة الحراك، يلاحظ من بيانات الجدول (١٨) أن هؤلاء ينخفض لديهم الرغبة في إعادة التوطين لبلد ثالث؛ فمن بين (٨٩) مفردة توجد (٢٦) حالة بنسبة (٢٩,٢٪) موافقة على محاولة الانتقال لموطن آخر؛ سعيًا نحو تغير أوضاعهم المهنية، وهو توجه مغاير لتفضيلات هؤلاء نحو العودة الطوعية؛ كما سبق أن أشرنا.

أما ذوو الحراك الصاعد فيوجد من بينهم (٨٤,٢٪) يفضلون استمرار الإقامة بالمجتمع المصري دون الانتقال إلى موطن آخر، مقابل نسبة ضعيفة لا تمثل سوى (١٥,٨٪) ترغب في إعادة التوطين. وفي ذات السياق فإن جميع العمالة من ذوي الحراك الهابط- ويصل مجمل حجمهم إلى (١٢٢) مفردة- يوافقون على إعادة التوطين؛ مما يؤكد أن نمط الحراك المهني يؤثر في نيات الانتقال والهجرة لدى العمالة اللاجئة من عينة الدراسة.

ومن تحليل التباين أحادي الاتجاه الموضح بالجدول رقم (١٩)، للتحقق من دلالة الفروق بين متوسطات أنماط الحراك المهني في العودة الطوعية وإعادة التوطين- تبين أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية لأنماط الحراك المهني في العودة الطوعية؛ حيث جاءت قيمة (ف) بمقدار (٢٣,٠١)، وبقيمة احتمالية أقل من (٠,٠٠٠)، وأصغر من (٠,٠٠٥) هي دالة إحصائيًا. وبالمثل توجد فروقٌ معنوية لتأثير أنماط الحراك المهني في إعادة التوطين؛ حيث جاءت قيمة (ف) بمقدار (١٢٨,٠٥) بقيمة احتمالية أقل من (٠,٠٠٠)، وأصغر من (٠,٠٠٥). وقد تقاربت قيمة المتوسطات بين العودة الطوعية وإعادة التوطين؛ مما أدى إلى تقارب إجمالي المتوسط بمتغير العودة الطوعية بمقدار (١,٣٣)، مقابل (١,٣٥) لمتغير إعادة التوطين.

وحول العلاقة بين الحراك المهني والفترة الزمنية التي قضتها العمالة المهاجرة قسرًا، يوضح الجدول رقم (٢٠) أن من تغيرت أوضاعهم المهنية وحققوا حراكًا مهنيًا صاعدًا قد أمضوا على الأقل أكثر من نصف عقد من الزمن بالمجتمع المضيف، بل إن أكثر من ثلثي هؤلاء (٧١,٩٪) يقيمون بمصر منذ أكثر من تسع سنوات، وما يزيد على ربع ذوي الحراك الصاعد (٢٦,٢٪) تتراوح مدة بقائهم بمجتمع الدراسة بين (٦-٨) سنوات.

أما ذوو الحراك الهابط فيلاحظ تفاوت التوزيع النسبي لديهم بين الفترات الزمنية للإقامة، وإن كانت النسبة الأعلى لمن مضى على إقامتهم فترة زمنية تتراوح بين (٣-٥) سنوات ونسبتهم (٤٨,٤٪)؛ أي ما يقترب من نصف العينة، وهي نتيجة تتطابق مع التراث البحثي للأدبيات السابقة، كما يوضح الجدول أن (١٧,٢٪) فقط من هؤلاء يقيمون لفترة طويلة تصل إلى تسع سنوات فأكثر.

ووفقًا لذلك أشارت المعالجات الإحصائية لقيمة كاي التربيعية أنها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى تفاوت مستويات الحراك المهني عبر سنوات الإقامة التي قضتها مفردات عينة الدراسة، وبالتالي كانت العلاقة الارتباطية لمعامل ارتباط بيرسون علاقة ارتباط إيجابي؛ تُعزى إلى أن زيادة سنوات الإقامة والاستمرار بالمجتمع المضيف يترتب عليه تحسن في الأوضاع المهنية وحالة الحراك المهني لأعلى، وفي المقابل فإنه كلما انخفضت مدة الإقامة، ترتب على ذلك حدوث حالة من الحراك الهابط بين مفردات العينة.

أما عن العلاقة بين مدة الإقامة بالمجتمع المضيف والعودة الطوعية وإعادة التوطين، فتوضح بيانات الجدولين رقم (٢١، ٢٢) الحقائق التالية:

- أن فئات العمالة من ذوي الإقامة الحديثة التي لم يمضِ عليها أكثر من عامين، يوجد من بينهم نسبة تقترب من الثلثين (٦٧,٩٪) يوافقون على العودة، مقابل

حوالي (٣٢,١٪) لا يرغبون في العودة الطوعية. وربما يفسر ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي عاصرها هؤلاء في الآونة الأخيرة منذ إقامتهم المبكرة بالمجتمع المضيف، والتي ترتب عليها بالطبع سوء الأحوال المعيشية وتراجع الحراك المهني لديهم كنتيجة لعدم تحقق الاندماج. وفي ذات السياق يوافق ما يزيد على ثلثيهم على إعادة التوطين إلى موطن آخر.

- تتزايد نسب عدم الموافقة على العودة الطوعية بمرور الزمن (كلما زادت مدة الإقامة بالمجتمع المضيف)، حيث نجدها تمثل حوالي (٤٥,٩٪) لمن مضى على إقامتهم (٣-٥) سنوات، و(٧٥,٧٪)؛ أي أكثر من ثلثي العينة لمن مضى على إقامتهم (٦-٨) سنوات، وبالمثل فإن من تجاوزت إقامتهم أكثر من تسع سنوات يوجد من بينهم (٧٣,٢٪) لا يرغبون في العودة الطوعية للموطن الأصلي.
- لا يختلف الأمر كثيرًا فيما يخص إعادة التوطين سوى لمن مضى على إقامتهم (٣-٥) سنوات؛ حيث ترتفع لديهم نسبة من يوافقون على إعادة التوطين بنسبة (٨٥,٩٪)، في حين ترتفع نسب غير الموافقين على الانتقال إلى بلد آخر بين من أقاموا لفترة تتراوح بين (٦-٨) سنوات، وتصل نسبة هؤلاء (٦٣,٥٪) و (٩) سنوات، وتصل نسبتهم إلى حوالي (٨٥,٨٪). وهي النسبة الأعلى لمن لا يرغبون في الانتقال لموطن آخر مقارنة بفترات الإقامة الزمنية السابقة.
- أخيرًا فإن ما عكسه الجدول من حقائق، سبق وأن دللت عليها العديد من الأدبيات سالفة العرض مثل: دراسة (حسام السعد، طلال مصطفى،٢٠١٧) و(Akgündüz et al., 2021) بالمجتمع التركي، ودراسة "روث وإكبرج" (Rooth & Ekberg, 2006) بالمجتمع السويدي، وكذا: دراستا " فرناندیز ماسیاس وآخرون" (Fernández-Macías, et al., 2015) "ريسيا وآخرون" (Ressia et al.,2017) بالمجتمع الإسباني.

ويعرض الجدول رقم (٢٣) للعلاقة بين درجات الحراك المهني ومستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لتلك المستويات

من الاندماج لدى ذوي الحراك المهني الصاعد، يبين الجدول أن نسبة عالية تقترب من الثلثين (٦٧,٣٪) قد تحقق لديهم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بدرجة مرتفعة، مما يعني أن الاندماج الاجتماعي والاقتصادي يلعب دورًا فعالًا في حدوث الحراك المهني الصاعد، ويستعرض الجدول تدرجًا نسبيًا لأسفل حتى الوصول إلى أدنى درجة عند المستوى المنخفض من الاندماج بنسبة (٩,٧٪).

أما العمالة التي لم تحقق حراكًا رأسيًا تصاعديًا وتصنف ضمن الحراك المهني الهابط؛ فنجد العكس حيث توجد نسبة منهم تمثل (٥٠,٨٪) أي أكثر من نصف هؤلاء في المستوى المنخفض من الاندماج، أما من تتراوح درجاتهم ضمن المستوى المتوسط فتصل نسبتهم إلى (٣٦,٩٪)، ولا يفوق من حققوا مستوى مرتفعًا من الاندماج، ولا يزالون في حالة الحراك المهني سوى (١٣٪) من جملة هؤلاء، وهي النسبة الأقل مقارنة بالمستويين الأخيرين.

في ذات السياق يتدرج التوزيع النسبي لمستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لذوي الحراك الثابت بين (٢٢,٥٪) و (٣٩,٣٪) و (٣٨,٢٪) للمستويات الثلاثة على الترتيب، وبالتالي يلاحظ أن قيمة كاي التربيعية بالجدول رقم (٢٣) تؤكد أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين درجات الحراك المهني ومستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن أن العلاقة الارتباطية لمعامل ارتباط بيرسون تشير إلى وجود ارتباط إيجابي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) يؤكد أن انتقال العمالة رأسيًا عبر درجات الحراك المهني يكون متبوعًا بانتقال إيجابي عبر مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للأفضل.

وحول العلاقة الارتباطية بين إعادة التوطين مع مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، يؤكد الجدول رقم (٢٤) أن نسبة (٧٠,٥٪) من ذوي المستوى المرتفع للاندماج لا يؤيدون العودة الطوعية للموطن الأصلي، وبالمثل فإن (٧٠,٩٪) لا يؤيدون إعادة التوطين، وهو ما يعني ضمنًا أن هؤلاء يرغبون في استدامة الإقامة بالمجتمع المصري؛ في ظل تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لهم.

ومن ناحية أخرى يبين الجدول أن من بين (١٠٤) مفردات من عينة الدراسة من ذوي المستوى المنخفض للاندماج الاقتصادي والاجتماعي- توجد نسبة تتجاوز النصف بمقدار (٥٦,٧٪) توافق على الانتقال للموطن الأصلي، وكذا (٧٣,١٪) توافق إلى إعادة التوطين ببلد ثالث، وبالتالي فمن المتوقع أن تحدث تغيرات في نيات هؤلاء في الاستمرار في المجتمع المضيف، وربما يكون القرار الأقرب هو الانتقال لموطن آخر؛ بعد تأييده من أكثر من ثلثي منخفضي الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

أما عن الدلالة الإحصائية للفروق بين مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي مع متغيري الدراسة (العودة الطوعية وإعادة التوطين)؛ فقد أبانت قيمة كاي التربيعية أنها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لكلا المتغيرين، هذا يؤكد أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بينهما مع مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ولذا فإن العلاقة الارتباطية لاختبار بيرسون البسيط تُبين أن هناك ارتباطًا إيجابيًا يُعزى إلى أن زيادة مستويات الاندماج الاقتصادي واجتماعي تكون متبوعة بزيادة في الاتجاه نفسه بالإعراض عن الانتقال من المجتمع المضيف؛ بإعادة التوطين أو العودة للموطن الأصلي.

ويتضح من الجدول رقم (٢٦) حول نماذج الانحدار المتعدد لبعض متغيرات الدراسة على تفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين، أن متغيرات (نمط الحراك المهني والاندماج الاقتصادي ومدة الإقامة) تفسر (٢٣٪) من التباين الذي يحدث في تفضيلات عينة الدراسة نحو العودة الطوعية، و(٢٦٪) نحو إعادة التوطين، وكلتا النسبتين ذات دلالة معنوية، كما يبين الجدول أن قيمة (ف) تساوي (٣,٨٨٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠,٠٥)؛ وبالتالي فإن معاملات الانحدار معنوية، وتؤكد وجود علاقة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والعودة الطوعية. وبالمثل فإن قيمة (ف) تساوي (٥٦,٤٠٧) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وهي قيمة أقل من (٠,٠٥)؛ وبالتالي فإن معاملات الانحدار معنوية،

وتؤكد وجود علاقة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ومتغير إعادة التوطين.

أما أكثر المتغيرات المستقلة ذات التأثير الجوهري في كلا المتغيرين العودة الطوعية وإعادة التوطين؛ فقد تبين من الجدول أن نمط الحراك المهني (الصاعد، والهابط، والثابت) يُعد متغيرًا ذا أثر جوهري له دلالة إحصائية، مقارنة بالمتغيرات الأخرى، حيث إن قيمة (B) ***Beata*** أقل من (٠,٠٥).

رابعًا- النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية:

١- النتائج العامة وتساؤلات الدراسة:

- كشف تحليل البيانات عن الكثير من الدلالات التي تجيب عن التساؤل الأول من الدراسة، والذي مؤداه: ما أوجه التأثير الإيجابي والسلبي للحراك المهني في تفضيلات العودة الطوعية للموطن الأصلي أو إعادة التوطين لدى العمالة السورية اللاجئة بالمجتمع المصري؟ فمن الناحية الإيجابية أكدت البيانات أن غالبية من حققوا حراكًا صاعدًا لا يرغبون في العودة، وفي المقابل يوضح التوزيع النسبي لغالبية من تم تصنيفهم ضمن ذوي الحراك الهابط أنهم يرغبون في العودة الطوعية للموطن الأصلي.
- أكد تحليل البيانات أن خيار إعادة التوطين يُعد أحد القرارات التي تتأثر بالحراك المهني، والنجاحات الذاتية التي حققها المهاجرون قسرًا باختيارهم الإقامة بالمجتمع المضيف، وعليه فإن خيار الانتقال إلى موطن آخر من المتوقع ألَّا يتم إلا بعد سلسلة من الإخفاقات في المجتمع الذي يقيم فيه المهاجرون؛ خاصة المشاركة في سوق العمل وانخفاض الأجر العائد، والحراك المهني الذي حققته العمالة اللاجئة بعد مضي سنوات من الإقامة، وبالتالي أبانت التحليلات أن الغالبية من ذوي الحراك الصاعد يفضلون استمرار الإقامة بالمجتمع المصري دون الانتقال إلى موطن آخر، وفي ذات السياق فإن جميع العمالة اللاجئة من ذوي الحراك الهابط يوافقون على إعادة التوطين لبلد آخر؛ مما يؤكد أن نمط الحراك المهني يؤثر في نيات الانتقال والهجرة لدى العمالة اللاجئة من عينة الدراسة.

- أثبتت المعالجات الإحصائية للبيانات أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين نمط الحراك وتوجهات عينة الدراسة نحو قرارات العودة الطوعية أو إعادة التوطين، وبالتالي أوضحت العلاقة الارتباطية الإيجابية أنه كلما اتجه الحراك المهني رأسيًا إلى أعلى؛ زاد التوجه نحو عدم الموافقة على العودة الطوعية أو إعادة التوطين والعكس صحيح. كما تحقق تحليل التباين أحادي الاتجاه من دلالة الفروق بين متوسطات أنماط الحراك المهني في العودة الطوعية وإعادة التوطين- بوجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية لأنماط الحراك المهني في العودة الطوعية والانتقال لموطن آخر.
- وللإجابة عن مدى تأثير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعمالة السورية في حراكهم المهني؛ أوضحت التحليلات أن نسبة مرتفعة تقترب من ثلثي العمالة لا يشعرون بالعزلة في سوق العمل، في ظل التقارب الثقافي واللغوي، وتجانس العديد من العادات والتقاليد بين المجتمعين، وبالتالي فإن أطر التفاعل الاجتماعي في سوق العمل وخارجه تحقق مرونة دون أية عقبات؛ يُختلق من خلالها العزلة والإقصاء والشعور بالاغتراب. كما أن أكثر من نصف العينة يتطلعون للاستثمار في مجال العمل، ولا يشعرون بالتميز في سوق العمل على مختلف صوره وأشكاله.
- كما أسفرت البيانات عن تحقق مؤشرات الاندماج الاقتصادي لدى عينة الدراسة بدرجات عالية، وقد تحققت تلك المؤشرات حسب أهميتها النسبية بوجود فرصة للعمل، ومطابقة المهارات والمؤهلات المناسبة للعمل، وتوافر الخدمات الصحية الجيدة، ووجود مسكن آمن للأسرة، والمشاركة والتفاعل الاجتماعي. وقد ترتب على ذلك أن صُنف أكثر من نصف العينة ضمن المستوى المرتفع للاندماج الاقتصادي والاجتماعي، والربع في مستوى الاندماج المتوسط؛ في حين أن ذوي المستوى المنخفض كانوا أقل من كلا المستويين.
- أما حول العلاقة بين مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والحراك

المهني، فقد تبين من التوزيع النسبي لمستويات الاندماج؛ وفقًا لذوي الحراك المهني الصاعد أن نسبة عالية تقترب من الثلثين قد تحقق لديهم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بدرجة مرتفعة، مما يعني أن الاندماج يلعب دورًا فاعلًا في حدوث الحراك المهني الصاعد، أما العمالة التي لم تحقق حراكًا رأسيًا تصاعديًا، وتصنف ضمن الحراك المهني الهابط فنجد العكس؛ حيث توجد نسبة منهم تمثل أكثر من نصف نسبة هؤلاء في المستوى المنخفض من الاندماج.

- أثبتت المعالجات الإحصائية للبيانات أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين درجات الحراك المهني ومستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، فضلًا عن أن العلاقة الارتباطية لمعامل ارتباط بيرسون تشير إلى وجود ارتباط إيجابيٍّ ذي دلالة إحصائية، ويؤكد أن انتقال العمالة رأسيًا عبر درجات الحراك المهني يكون متبوعًا بانتقال إيجابي عبر مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للأفضل.
- كشفت المعالجات الإحصائية للفروق بين مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي مع متغيري (العودة الطوعية وإعادة التوطين) - أن هناك فروقًا معنوية بينهما مع مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ولذا فإن العلاقة الارتباطية أبانت أن هناك ارتباطًا إيجابيًّا؛ يُعزى إلى أن زيادة مستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي تكون متبوعة بزيادة في الاتجاه نفسه بالإعراض عن الانتقال من المجتمع المضيف وإعادة التوطين.
- وفيما يتعلق بالتساؤل الذي مؤداه: هل لمدة الإقامة بالمجتمع المضيف تأثيرٌ سواء في الحراك المهني أو قرارات العودة أو إعادة التوطين لدى العمالة السورية اللاجئة؟ فقد أكدت البيانات أن من تغيرت أوضاعهم المهنية وحققوا حراكًا مهنيًا صاعدًا قد أمضوا أكثر من نصف عقد من الزمن على الأقل بالمجتمع المضيف، بل إن أكثر من ثلثي هؤلاء يقيمون بمصر منذ أكثر من تسع سنوات، وما يزيد على ربع ذوي الحراك الصاعد تتراوح مدة بقائهم

بمجتمع الدراسة بين (٦-٨) سنوات. وفي المقابل فإن ذوي الحراك الهابط يتفاوت التوزيع النسبي لديهم بين الفترات الزمنية للإقامة، وإن كانت النسبة الأعلى لمن مضى على إقامتهم فترة زمنية تتراوح بين (٣-٥) سنوات.

- أثبتت المعالجات الإحصائية للبيانات وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية؛ تُعزى إلى تفاوت مستويات الحراك المهني عبر سنوات الإقامة التي قضتها مفردات عينة الدراسة، وبالتالي كانت العلاقة الارتباطية إيجابية؛ وتُعزى إلى أن زيادة سنوات الإقامة والاستمرار بالمجتمع المضيف يترتب عليها تغير في الأوضاع المهنية وحالة الحراك المهني لأعلى، وفي المقابل فإنه كلما انخفضت مدة الإقامة، يترتب على ذلك حدوث حالة من الحراك الهابط بين مفردات العينة.
- كما تؤثر مدة الإقامة في الحراك المهني؛ فهي تؤثر أيضًا في قرارات العودة وإعادة التوطين، حيث تتزايد نسب عدم الموافقة على العودة بمرور الزمن (كلما زادت مدة الإقامة بالمجتمع المضيف، حتى إن من تجاوزت إقامتهم أكثر من تسع سنوات يوجد من بينهم ما يفوق الثلثين لا يرغبون في العودة أو إعادة التوطين للموطن الأصلي.
- أما التساؤل حول أوضاع الموطن الأصلي ومدى تأثيرها في تفضيلات قبول أو رفض العودة الطوعية؛ فقد بدا من استجابات عينة الدراسة أن الأوضاع الاقتصادية بالموطن الأصلي هي الأكثر تأثيرًا في اختيار قرار العودة، يليها الأوضاع الأمنية، ثم مستوى البطالة المرتفع، وفرص العمل المتدنية، بينما جاءت الأوضاع البيئية في الترتيب الأخير؛ بما في ذلك تدهور الخدمات الخاصة بالبنية التحتية.
- إن تتبع نتائج الدراسة الميدانية الحالية والسابقة يؤكد تجانسهما في العديد من الجوانب، فضلًا عن استكمال النتائج الحالية للحلقة المفقودة عن تفضيلات العودة، وبالتالي فكلتا الدراستين تخلصان إلى أن تفضيلات العودة للموطن الأصلي تكمن في جانبين اثنين؛ أولهما: خاص بالمجتمع المضيف ومدى تحقق

الاندماج الاقتصادي الاجتماعي المؤثر في مرونة أو إعاقة الحراك المهني لدى العمالة اللاجئة، والآخر: مشروط بأوضاع بالموطن الأصلي ومدى تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وإعادة الإعمار في المناطق الآمنة.

٢- النتائج العامة ودلالاتها النظرية:

- يؤكد نموذج الاستيعاب أن العمالة المهاجرة قسرًا من أولئك المستثمرين وكبار الأعمال الذين نجحوا في نقل أموالهم وتدويرها في أسواق العمل بالمجتمع المضيف، غالبًا ما تشهد تغيرًا ملحوظًا في حراكهم المهني؛ خاصة مع ثبات النشاط المهني دون تغير، ولذا فإن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعمالة المهاجرة تلعب دورًا فعالًا في وضع العامل على نقطة طريق الحراك بين الهبوط والصعود؛ مقارنة بأوضاع البنية الاجتماعية المحيطة.
- كشفت النظريات الصغرى بما فيها نظرية "الاستيعاب المجزأ" عن عدة عوامل كامنة تؤثر في حالة الحراك المهني أهمها؛ زيادة مدة الإقامة التي يقضيها المهاجرون في البلد المضيف، وعامل تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي؛ بما في ذلك (معرفة الثقافة واللغة، ونقل المهارات والتعليم، والموارد المادية والبشرية، وسياسات الدولة المضيفة تجاه اللاجئين)، وجميعها يفسر لنا تغيرات حالة الحراك في سوق العمل.
- تفسر لنا التوجهات النظرية ما تشهده العمالة المهاجرة قسرًا من انخفاض حاد مقارنة بالمهاجرين الاقتصاديين في أوضاعهم المهنية بين مناطق الطرد والوصول، ومع تحسن الأوضاع المهنية وحالة الحراك تضعف أواصر العودة للموطن الأصلي أو الانتقال لموطن آخر، بل من غير المتوقع أن يعود اللاجئون الذين ولدوا في المجتمع المضيف (الجيل الثاني) إلى وطنهم الأم؛ إذا تمكنوا من الاندماج اجتماعيًا واقتصاديًا في المجتمع المضيف.
- أجمعت الأدبيات السابقة على أن المهاجرين قسرًا غالبًا ما يضطرون إلى تغيير

نشاطهم المهني في الموطن الأصلي، ويُعد هذا نقطة انطلاق لتغير الوضع المهني في المجتمع المضيف، وبالتالي إحداث حراك مهني تدريجي غالبًا ما يتصاعد عبر السنوات. ومع تزايد مدة الإقامة تتراجع دوافع العودة الطوعية للموطن الأصلي.

٣- النتائج العامة ودلالاتها التطبيقية:

من التوصيات والمقترحات العملية، التي يمكن الخروج بها في ضوء نتائج الدراسة لتحسين أوضاع اللاجئين وإعادتهم للموطن الأصلي ما يلي:

- توصي الدراسة بمعالجة منابع أزمة اللاجئين من روافدها، أي من البلدان التي تصدرها، وبالتالي لا بد من الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية من ناحية، والعمل على إعادة إعمار المجتمع السوري وتأهيله لتشجيع المواطنين للعودة بحرية إلى موطنهم الأصلي مرة ثانية.
- توصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في مفهوم اللاجئ، والعمل على إعادة صياغته في نصوص المعاهدات الدولية وحقوق الإنسان؛ بما يتواكب مع مستجدات الأزمات العالمية والظواهر البيئية المتغيرة في الآونة الأخيرة.
- أن تقوم المنظمات الدولية مثل: المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتنفيذ خطط وبرامج من شأنها إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لمن يرغبون في العودة للموطن الأصلي؛ مع تأمين وتسهيل إجراءات العودة أو إعادة التوطين لبلد ثالث.
- توصي الدراسة بأن تعمل المجتمعات المضيفة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني على إعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لدى اللاجئين ممن يعانون من عدم القدرة على التكيف الاجتماعي؛ خاصة من أرباب الأسر العاطلين عن العمل، والنساء اللاجئات العائلات لأسر، مع إيلاء الاهتمام الأكبر بالجوانب المادية والرمزية للاندماج.

ووفقًا لما تم استعراضه من نتائج وتوصيات؛ فإن الدراسة تقترح إثراء دراسات الهجرة الدولية بتصميم أبحاث طولية لما بعد العودة الطوعية للعائدين بالموطن الأصلي، والبحث في آليات دعم العودة المستدامة ***Sustainable Return***، فضلًا عن إجراء دراسات بالمجتمعات المضيفة حول اقتصاديات اللاجئين في القطاع غير الرسمي، وتوجهات العودة للجيل الثاني. ومع تفاقم الأزمة السودانية المعاصرة؛ يمكن للباحثين دراسة مستقبل اللاجئين السودانيين في ظل الإقامة والعمل بالمجتمع المصري، وعلاقة اللاجئين الجدد ***Recent Refugees*** بالأزمات المعيشية والبطالة والأجور للعمالة المحلية في القطاعات المختلفة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١- أنتوني جيدنز. (٢٠٠٥). علم الاجتماع مع "مُدخلات عربية"، ترجمة الصباغ، فايز، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى.

٢- أنور سيد عامر. (٢٠٢٢). تداعيات اللجوء السوري على مصر وسياسات مجابهته: دراسة في الجغرافيا السياسية، حولية كلية الآداب، جامعة بنى سويف، مجلد١١، ١٤٣٩ : ١٥٠١.

٣- إيمان يحيى العمرى، آيات جبر نشوان. (٢٠٢٠). العوامل المؤثرة في قرار العودة للاجئين السوريين في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد.

٤- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (يونيو ٢٠٢٢). تقرير الاتجاهات العالمية للمفوضية ٢٠٢١.

٥- المنظمة الدولية للهجرة. (٢٠١٥). تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة.

٦- المنظمة الدولية للهجرة. (٢٠١٧). تقرير ترتيبات العودة لغير اللاجئين وخيارات الهجرة البديلة، ٢٣٠:٢٤٨.

٧- بوب ماتيوز، وليز روس. (٢٠١٦). الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة (الجوهري، محمد)، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، العدد ٢٣١٩.

٨- جمانة بشير أبو رمان. (٢٠١٨). أزمة اللجوء السورية: تحديات العودة الطوعية للاجئين في بلد اللجوء الأردن، المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط: المجتمع الدولي، الفرص والتحديات، جامعة اليرموك، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، ٦٣ : ٨١.

٩- جوردن مارشال. (٢٠٠٠). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة نخبة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى،٢٥١، المجلد الثاني.

١٠- جون سكوت، تحرير. (٢٠٠٩). ترجمة عثمان، محمد، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.

١١- حسام السعد، طلال مصطفى. (٢٠١٧). المهنيون السوريون في مدينة إسطنبول: الواقع والمستقبل، وحدة الأبحاث الاجتماعية، ١: ١٢٨.

١٢- حسناء العربي. (٢٠٢٢). الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للجاليات المهاجرة: دراسة ميدانية على عينة من السوريين بمدينة السادس من أكتوبر، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد السادس، ٨٩: ٥٦.

١٣-عبد المجيد أحمد هندي. (٢٠١٧). الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي: دراسة إثنوجرافية لعينة من أرباب الأسر السورية المقيمة بالمجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع- جامعة القاهرة، العدد: (٢٤)، ١٢٧ - ١٨٨.

١٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١٦أ). دليل التصنيف المهني الموحد، المجلد الأول، القاهرة.

١٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١٦ب). دليل التصنيف المهني الموحد، المجلد الثاني، القاهرة.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

16- Akgündüz ,Y. Emre, Aldan , Altan and Bagır ,Yusuf K.(2021).Immigration and Inter-Regional Job Mobility: Evidence from Syrian Refugees in Turkey, Working Paper No. 1461, The Economic Research Forum (ERF), 1-43.

17- Aysa-Lastra, María and Lorenzo Cachón (2013). "Segmented Occupational Mobility: The Case of Non-EU Immigrants in Spain". Revista Española de Investigaciones Sociológicas, 144: 23-47.

http: //dx.doi.org/10.5477/cis/reis.144.23

18- Black, R.; Koser, K. ; Munk, K. ; Atfield, G. ; D'Onofrio, L. & Tiemoko, R.(2013). Understanding voluntary return. London: UK. Home Office.

19- Castles, S. (2006). Global Perspectives on Forced Migration. Asian and Pacific Migration Journal, Vol. 15, No. 1, 7 - 28.

20- Chiswick, Barry R. & Lee, Yew Liang & Miller, Paul W.(2002). Longitudinal Analysis of Immigrant Occupational Mobility: A Test of the Immigrant Assimilation Hypothesis, IZA Discussion Papers 452, Institute of Labor Economics (IZA).

21-El-Mallakh , Nelly and Wahba , Jackline.(2021).Upward or downward: Occupational mobility and return migration, World Development, Elsevier, vol. 137(C).

22- Fernández-Macías, E.; R. Grande; A. del Rey y J.I. Antón. (2015). Employment and occupational mobility among recently arrived immigrants. The Spanish case 1997-2007,Population Research and Policy Review, 34(2): 243-277.

DOI: 10.1007/s11113-014-9347-4. JCR Impact factor (2013): 0,727.

23- Hagan , Jacqueline, Wassink ,Joshua and Castro ,Brianna.(2019). A longitudinal analysis of resource mobilisation among forced and voluntary return migrants in Mexico, Journal of Ethnic Migration Studies, Vol. 45, No. 1, 170-189.

24- Keely , B. Charles & Kraly, E. Percy.(2018). Concepts of Refugee and Forced Migration: Considerations for Demographic Analysis. In Hugo, Graeme. Abbasi-Shavazi M. Jalal and Kraly, E. Percy, (Eds.), Demography of Refugee and Forced Migration(PP.21-38). International Studies in Population, Springer International Publishing AG.

25- Koch ,Anne.(2014). The Politics and Discourse of Migrant Return: The Role of UNHCR and IOM in the Governance of Return, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 40, No. 6, 905-923.

http: //dx.doi.org/10.1080/1369183X.2013.855073

26- Kurekova, Lucia. (2011). Theories of Migration: Conceptual Review and Empirical Testing in the Context of the EU East West Flows. Paper Prepared for Interdisciplinary Conference on Migration Economic Change, Social Challenge, University Collage, London.

27- Long, Katy. (2011). Refugees, Repatriation and Liberal Citizenship, History of European Ideas, vol. 37, no. 2, 232-241.

DOI: 10.1016/j.histeuroideas.2010.10.016

28- Martin ,F. Susan. (2018). Forced Migration and Refugee Policy. In Hugo, Graeme. Abbasi-Shavazi M. Jalal and Kraly, E. Percy, (Eds.), Demography of Refugee and Forced Migration (PP.271-304). International Studies in Population, Springer International Publishing AG.

29- McAdam, J. (2014). Human rights and forced migration. In E. Fiddian-Qasmiyeh, G. Loescher, K. Long, & N. Sigona (Eds.), The Oxford handbook of refugee and forced migration studies (pp.203–214). Oxford: Oxford University Press.

30- Meyer, A. , Witkamp, A. & Pecoud, A. (2008). People on the move: handbook of selected terms and concepts. version 1.0, Paris, THP Foundation, UNESCO.

31- Mohammadi, Abdullah, Abbasi-Shavazi M. Jalal, and Sadeghi, Rasoul.(2018). Return to Home: Reintegration and Sustainability of Return to Post-conflict Contexts . In Hugo, Graeme. Abbasi-Shavazi M. Jalal and Kraly, E. Percy, (Eds.), Demography of Refugee and Forced Migration(PP.21-38). International Studies in Population, Springer International Publishing AG.

32- Reichelt Malte and Abraham ,Martin.(2017). Occupational and Regional Mobility as Substitutes: A New Approach to Understanding Job Changes and Wage Inequality, Social Volume 95, Issue 4, 1399-1426.

https: //doi.org/10.1093/sf/sow105

33- Ressia, S., Strachan, G., & Bailey, J. (2017). Going up or going down? Occupational mobility of skilled migrants in Australia. Asia Pacific Journal of Human Resources, 55(1), 64-85.

34- Rooth, D.-O., & Ekberg, J. (2006). Occupational mobility for immigrants in Sweden. International Migration (Geneva. Print), Vol. 44(2), 57-77.

https: //doi.org/10.1111/j.1468-2435.2006.00364.x

35- Rosenbaum-Feldbrügge, Matthias.(2016). Immigrant Occupational Mobility and the Role of Educational Mismatches in the Home Country: Longitudinal Evidence from Sweden, Master programme in Economic Demography, school of economic and management ,Lund University.

36- Sánchez-Soto, Gabriela & Singelmann, Joachim.(2017). the Occupational Mobility of Mexican Migrants in the United States, Revista Latinoamericana de Población, vol. 11, núm. 20, 55-78.

37- UNHCR .(2002). Addressing the causes of migratory and refugee movements: the role of the European Union, Working Paper No. 73.

Available at : https: //www.refworld.org/docid/4ff3f6272.html [accessed 02 March 2023].

38- UNHCR Egypt.(2023a). the UN Refugees Agency, Egypt factsheet, March 2023a.

39- UNHCR Egypt.(2023b). Monthly Statistical Report, as of 31 March 2023b.

40- UNHCR.(2022). Resettlement Fact Sheet, 2022.

41- United Nations General Assembly. (2018). Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. Available at:

https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180713_agreed_outcome_global_compact_for_migration.pdf [23 fab. 2023].

42- World Bank.(2019).The Mobility of Displaced Syrians: An Economic and Social Analysis. Available at:

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31205/9781464814013.pdf

43- Yusuf Emre, Akgündüz & Altan, Aldan & Yusuf, Kenan Bagir.(2021). Immigration and Inter-Regional Job Mobility: Evidence from Syrian Refugees in Turkey, Working Papers 1461, Economic Research Forum.

ملحق الدراسة رقم (١)

صحيفة الاستبيان

أولاً- البيانات الأولية:

١- السن ....

٢- الحالة الزواجية ....

٣- عدد أفراد الأسرة للمتزوجين ومن إليهم ....

٤- الحالة التعليمية ....

٥- مدة الإقامة بالمجتمع المصري بالسنوات ....

٦- الوضع القانوني للإقامة:

١- لدية إقامة ( ) □

٢- لاجئ ( ) □

٣- طالب لجوء ( ) □

٥- بدون ( ) □

ثانيًا- الحراك المهني بين الموطن الأصلي والمجتمع المضيف:

٧- آخر مهنة في الموطن الأصلي ....؟

٨- المهنة الحالية في مصر..؟

٩- مدة العمل بالسنوات في المهنة الحالية في مصر..............................؟

١٠- مدى تطابق (النشاط المهني) بين الموطن الأصلي والمجتمع المضيف؟

١- يتطابق ( ) □ ٢- لا يتطابق ( ) □

١١- في حالة (عدم تطابق) النشاط المهني: يسأل أسباب تغيير المهنة بعد

الهجرة؟

١- العائد المادي قليل ولا يكفى ( ) □
٢- وجدت مهنة أفضل ( ) □
٣- لا تناسبني بعد تحسن مستواي التعليمي ( ) □
٤- مهنة غير ثابتة ( ) □
٥- الأوضاع المعيشية تتطلب دخلًا أعلى ( ) □
٦- عدم توافر فرص عمل أخرى ( ) □
٧- حصلت على دورات مهنية لعمل أفضل ( ) □
٨- وجود أصدقاء في العمل نفسه ( ) □
٩- أخرى: ( ) □

١٢- هل تمارس نشاطًا مهنيًا بالإضافة إلى عملك الحالي؟

١- نعم ( ) □ ٢- لا ( ) □

١٣- في حال الإجابة (بنعم): يذكر طبيعة الحالة العملية للنشـــاط المهني الإضافي؟

١- يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدًا ( ) □
٢- يعمل لحسابه ويستخدم آخرين ( ) □
٣- يعمل لدى الغير بأجر نقدي ( ) □
٤- يعمل لدى الغير بدون أجر نقدي ( ) □
٥- يعمل لدى الأسرة بأجر نقدي ( ) □
٦- يعمل لدى الأسرة بدون أجر نقدي ( ) □
٧- أخرى: ( ) □

١٤- حالة الحراك المهني (تترك للباحث)؟

١- حراك مهني صاعد ( ) □

٢- حراك مهني هابط ( ) □

٣ – ثبات حالة الحراك المهني ( ) □

ثالثًا: التقييم الذاتي للحراك المهني:

١٥- بما تقارن بين المهنة الحالية والمهنة السابقة من حيث المكانة والدخل؟

١- المهنة الحالية (أعلى مكانة ودخلاً) ( ) □

٢- المهنة السابقة أفضل (مكانة ودخلا) ( ) □

٣- لا يوجد فارق بينهما ( ) □

١٦- هل تبحث عن فرص للاستثمار في مجال عملك الأساسي أو الإضافي؟

١- نعم ( ) □ ٢- لا ( ) □

١٧- في حال الإجابة (بنعم) يسأل: ما تلك الاستثمارات؟

١- توسيع المشروع في المكان نفسه ( ) □

٢- زيادة أفرع المشروع بأماكن أخرى ( ) □

٣- زيادة حجم الإنتاجية ( ) □

٤- الاستثمار في نشاط آخر ( ) □

٥- تنفيذ مشروع لحسابي بدلاً من العمل لدى الغير ( ) □

٦- مشاركة الغير بمشروع بدلاً من العمل لدى الغير ( ) □

٧- أخرى: ( ) □

رابعًا- الاندماج الاقتصادي بالمجتمع المصري:

١٨- هل تشعر بالعزلة في المجتمع الذي تقيم فيه؟

١- نعم ( ) □ ٢- لا ( ) □

١٩- هل تشعر بالتمييز في سوق العمل؟

١- نعم ( ) □ ٢- لا ( ) □

٢٠- في حال الإجابة (بنعم) يسأل: ما طبيعة هذا التمييز؟

١- المعاملة السيئة ( ) □

٢- الأجور الضعيفة ( ) □

٣- عدد ساعات العمل الطويلة ( ) □

٤- غياب التأمين والضمان القانوني ( ) □

٥- استغلال رب العمل ( ) □

٦- الإحلال بالعمالة المصرية ( ) □

٢١- يرجى تحديد مدى تحقق كل عبارة من العبارات التالية لك كمهاجر سوري مقيم بالمجتمع المصري، وفقًا للدرجات الموضحة، (١) يعنى الدرجة الأقل و (٥) تعنى الدرجة الأعلى.

م	العبارة	الدرجة وفقًا للأهمية				
		١	٢	٣	٤	٥
٢١ / ١	وجود سكن آمن للأسرة					
٢١ / ٢	وجود فرصة عمل					
٢١ / ٣	وجود وظيفة مطابقة للمهارات والمؤهلات الخاصة بك					

٢١ / ٤	توافر خدمات الرعاية الصحة الجيدة					
٢١ / ٥	المشاركة والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين في العمل					

ثالثًا: توجهات العودة الطوعية للموطن الأصلي وإعادة التوطين:

٢٢- هل توافق على العودة الطوعية لموطنك الأصلي خلال الفترة الحالية؟

١- غير موافق ( ) □

٢- موافق ( ) □

٢٢- هل توافق على إعادة التوطين لبلد آخر خلال الفترة الحالية؟

١- غير موافق ( ) □

٢- موافق ( ) □

٢٣- يرجى تحديد مدى أهمية كل عبارة من العبارات التالية، وفقًا للمستويات المدرجة.

م	العـبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة
١	لا أفكر في العودة أو الانتقال لبلد آخر بعد أن أصبح وضعي المهني والمادي في مصر أفضل مما كان عليه في سوريا.			
٢	لن أستطيع أن أتراجع إلى نقطة الصفر بالعودة لسوريا بعدما حققته في مصر من نجاح مهني.			
٣	مشاركتي في سوق العمل بمصر ساعدتني في الحصول على مكانة ومردود مادي وحياة كريمة تدفعني بألا أعود لسوريا خلال تلك الفترة.			

٤	بعد هذه السنوات أصبح لدى مهارات وخبرات مهنية في سوق العمل المصري تجعلني أفضل البقاء في مصر.			
٥	لا أفكر في العودة أو الانتقال لبلد آخر بعد أن أصبح وضعي المهني والمادي في مصر أفضل مما كان عليه في سوريا.			
٦	لن أستطيع أن أتراجع إلى نقطة الصفر بالعودة لسوريا بعد ما حققته في مصر من نجاح مهني.			
٧	مشاركتي في سوق العمل بمصر ساعدتني في الحصول على مكانة ومردود مادي وحياة كريمة تدفعني بأن لا أعود لسوريا خلال تلك الفترة.			
٨	بعد هذه السنوات أصبح لدى مهارات وخبرات مهنية في سوق العمل المصري تجعلني أفضل البقاء في مصر.			
٩	الأوضاع الاقتصادية الحالية بسوريا بمثابة معضلة عما كان في السابق لذا أفضل عدم العودة.			
١٠	فرص العمل المتدنية ومستوى البطالة المرتفع في سوريا يحبطان من دوافعي بحق العودة الطوعية.			
١١	الأوضاع الأمنية في سوريا تدفعني للبقاء في مصر.			
١٢	الأوضاع البيئية بما في ذلك تدهور خدمات البنية التحتية في سوريا تدفعني للبقاء في مصر.			

ملحق رقم (٢) جداول الدراسة

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي لحجم اللاجئين وطالبي اللجوء من السورين في المحافظات المصرية حتى مارس ٢٠٢٣

المحافظة	اللاجئون وطالبو اللجوء من السوريين		المحافظة	اللاجئون وطالبو اللجوء من السوريين	
	العدد	٪		العدد	٪
الجيزة	٤١١٣٧	٢٨,٠	الأقصر	١٧٣	٠,١٢
القاهرة	٢٥٨٥٢	١٧,٦	جنوب سيناء	٨٣	٠,٠٥
القليوبية	٢٢٠٧٤	١٥,٠	قنا	٨٩	٠,٠٦
الشرقية	١١٩١٠	٨,١	شمال سيناء	١٢	٠,٠٠٨
المنوفية	٢٦٠٥	١,٨	الوادي الجديد	٥	٠,٠٠٣
الإسماعيلية	٩١٤	٠,٦٢	الإسكندرية	٢١٩٦٨	١٤,٩
السويس	١٨٦	٠,١٣	دمياط	٩٥٣٤	٦,٥
البحر الأحمر	٦٦٠	٠,٤٥	الدقهلية	٣٧٣٨	٢,٥
المنيا	٥٧٤	٠,٣٩	الغربية	١١٥٣	٠,٨
أسيوط	٤٣٥	٠,٢٩	البحيرة	١١٠٠	٠,٧٤
بني سويف	٣١٥	٠,٢١	مطروح	١٠٥٦	٠,٧٢
الفيوم	٢٧٩	٠,١٩	كفر الشيخ	٧١٣	٠,٤٨
أسوان	٢٢	٠,٠١	بورسعيد	٣٠٥	٠,٢١
سوهاج	١٩١	٠,١٣	**إجمالي**	١٤٧٠٨٣	١٠٠

Source: UNHCR Egypt, Monthly Statistical Report, as of 31 March 2023b.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للخصائص الديموجرافية والاجتماعية لعينة الدراسة

البيان	مجموع	متوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	التباين	ح .ع
السن	٢٣٣٢٥	٤٧,٧	٦٧	٣١	٩٠,٩١	٩,٥٣
عدد أفراد الأسرة للمتزوجين ومن إليهم	١٧٥٧	٣,٦	٦	٠	٣,٠٢	١,٧٤
مدة الإقامة في مصر بالسنوات	٤٨٥٠	٩,٩	١٢	٧	١,٦٩	١,٣٠
مدة العمل بالسنوات في آخر مهنة في مصر	١٦٤٣	٣,٣٦	٤	١	٠,٩٧	٠,٩٩

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا للحالة الزواجية والمستوى التعليمي

الحالة الزواجية	ك	%	المستوى التعليمي	ك	%
متزوج	٣٦٣	٧٤,٢	أمي	--	--
عزب	٤٣	٨,٨	يقرأ ويكتب/شهادة محو أمية	٥٤	١١
أرمل	٤٧	٩,٦	مؤهل متوسط	٢٣١	٤٧,٢
مطلق	١٥	٣,١	مؤهل فوق متوسط	٩٩	٢٠,٢
عقد قران	٢١	٤,٣	مؤهل جامعي فأعلى	١٠٥	٢١,٥
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**	**إجمالي**	**٤٨٩**	**١٠٠**

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا لوضع للإقامة بمجتمع الدراسة

البيان	ك	%
لدية إقامة	١٠٨	٢٢,١
لدية عقد عمل	٢٠	٤,١
لاجئ	٢٥٤	٥١,٩
طالب لجوء	٦١	١٢,٥
بدون	٤٦	٩,٤
إجمالي	٤٨٩	١٠٠

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا لممارسة نشاط مهني إضافي ونوع النشاط

ممارسة نشاط مهني إضافي	ك	%
نعم	١٧٨	٣٦,٤
لا	٣١١	٦٣,٦
إجمالي	٤٨٩	١٠٠
نوع النشاط المهني الإضافي	**ك**	**%**
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدًا	٤١	٢٣
يعمل لحسابه ويستخدم آخرين	٤٥	٢٥,٣
يعمل لدى الغير بأجر نقدي	٩٢	٥١,٧
إجمالي	١٧٨	١٠٠

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا للتصنيف القومي الموحد للمهن

بكل من الموطن الأصلي والمجتمع المضيف

الأقسام الرئيسة للتصنيف المهني	الموطن الأصلي		المجتمع المضيف	
	ك	%	ك	%
المديرون	--	--	--	--
الإخصائيون (أصحاب المهن العلمية)	٧	١,٤	--	--
الفنيون ومساعدو الإخصائيين	٤٣	٨,٨	--	--
الكتبة	٧٢	١٤,٧	--	--
العاملون في مجال الخدمات والمبيعات	٤٨	٩,٨	٣٢٢	٦٥,٨
العمال المهرة في الزراعة والصيد	٣٦	٧,٤	٤	٠,٨
الحرفيون ومن إليهم	٣٧	٧,٦	٨٥	١٧,٤
عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج	١٢٩	٢٦,٤	٣٧	٧,٦
العاملون في المهن الأولية	١١٧	٢٣,٩	٤١	٨,٤
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**	**٤٨٩**	**١٠٠**
الدلالة الإحصائية	χ^2 Sig. at 0.05			

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا لمدى تطابق (النشاط المهني)

بين المجتمعين وأسباب تغيير المهنة بعد الهجرة

مدى تطابق (النشاط المهني)	**ك**	**٪**
يتطابق	١٣٦	٢٧,٨
لا يتطابق	٣٥٣	٧٢,٢
إجمالي	٤٨٩	١٠٠
أسباب تغيير المهنة بعد الهجرة	**ك**	**٪**
العائد المادي للمهنة الأولى قليل ولا يكفي	٣٥	٩,٩
وجدت مهنة أفضل	١٣٠	٣٦,٨
مهنة غير ثابتة	٢	٠,٦
الأوضاع المعيشية تتطلب دخلًا أعلى	٩٣	٢٦,٣
عدم توافر فرص عمل أخرى	٤٨	١٣,٦
حصلت على دورات مهنية لعمل أفضل	٤٥	١٢,٧
إجمالي	**٣٥٣**	١٠٠

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا للحراك المهني في ضوء الأقسام الرئيسة للتصنيف المهني

حالة الحراك المهني	ك	٪
حراك مهني صاعد	٢٧٨	٥٦,٩
حراك مهني هابط	١٢٢	٢٤,٩
ثبات حالة الحراك	٨٩	١٨,٢
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا للفارق بين المهنة الحالية والمهنة السابقة

الفارق بين المهنة الحالية والمهنة السابقة	ك	٪
المهنة الحالية أفضل (أسمى مكانة وأعلى دخلاً)	٢٤٨	٥٠,٧
المهنة السابقة أفضل (أسمى مكانة وأعلى دخلاً)	١٢٢	٢٤,٩
لا فرق بينهما	١١٩	٢٤,٣
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا للشعور بالعزلة أو التمييز ونوعه

الشعور بالعزلة	ك	٪
نعم	١٥٤	٣١,٥
لا	٣٣٥	٦٨,٥
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**
الشعور بالتمييز في سوق العمل	**ك**	**٪**
نعم	٢٢٤	٤٥,٨
لا	٢٦٥	٥٤,٢
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**
نوع التمييز	**ك**	**٪**
المعاملة السيئة	٢	٠,٩
الأجور الضعيفة	١٠	٤,٥
عدد ساعات العمل الطويلة	٤٤	١٩,٦
غياب التأمين والضمان القانوني	١٢٠	٥٣,٦
استغلال رب العمل	٤٨	٢١,٤
الإحلال بالعمالة المصرية	--	--
إجمالي	**٢٢٤**	**١٠٠**

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا للتطلع للاستثمار في مجال العمل ونوعه

التطلع للاستثمار في مجال العمل	ك	٪
نعم	٢٧٣	٥٥,٨
لا	٢١٦	٤٤,٢
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**
نوع الاستثمارات	**ك**	٪
زيادة حجم الإنتاجية	٤٥	١٦,٥
تنفيذ مشروع لحسابي بدلاً من العمل لدى الغير	١٨١	٦٦,٣
مشاركة الغير بمشروع بدلاً من العمل لدى الغير	٤٧	١٧,٢
إجمالي	**٢٧٣**	**١٠٠**

جدول رقم (١٢)

توزيع مؤشرات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لعينة الدراسة في ضوء بعض الإحصاءات الوصفية

البيان	مجموع	متوسط	التباين	الانحراف المعياري	مؤشر الأهمية النسبية
وجود سكن آمن للأسرة	١٧٦٢	٣,٦٠	١,٢٦	١,١٢	٤
وجود فرصة عمل	٢٢٦٤	٤,٦٣	٠,٤٢	٠,٦٥	١
وجود وظيفة مطابقة لمهاراتك ومؤهلاتك	٢٢٣٠	٤,٥٦	٠,٧٧	٠,٨٨	٢
توافر خدمات الرعاية الصحة الجيدة	١٩٧٩	٤,٠٥	٠,٧١	٠,٨٤	٣
المشاركة والتفاعل مع الأخرين في العمل	١٢٣٤	٢,٥٢	١,٣٩	١,١٨	٥

جدول رقم (١٣)

التوزيع النسبي لمستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لعينة الدراسة

البيان	ك	٪
منخفض	١٠٤	٢١,٣
متوسط	١٢٤	٢٥,٤
مرتفع	٢٦١	٥٣,٤
إجمالي	٤٨٩	١٠٠

جدول رقم (١٤)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقًا لتفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين

العودة الطوعية	ك	٪
موافق	٣٢٦	٦٦,٧
غير موافق	١٦٣	٣٣,٣
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**
إعادة التوطين		
موافق	٣١٨	٦٥
غير موافق	١٧١	٣٥
إجمالي	**٤٨٩**	**١٠٠**

جدول رقم (١٥)

التوزيع النسبي ومتوسط درجات عينة الدراسة وفقًا لفعالية النشاط المهني في تفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين

البيان	البيان	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	ج	متوسط	رتبة
لا أفكر في العودة أو الانتقال لبلد آخر بعد أن أصبح وضعي المهني والمادي في مصر أفضل مما كان عليه في سوريا.	ك	٢٢٥	١٣٢	١٣٢	١٠٧١	٢,١٩	٣
	٪	٤٦	٢٧	٢٧			
لن أستطيع أن أتراجع إلى نقطة الصفر بالعودة لسوريا بعد الذي حققته في مصر من نجاح مهني.	ك	٢٦٩	٨٨	١٣٢	١١١٥	٢,٢٨	١
	٪	٥٥	١٨	٢٧			
مشاركتي في سوق العمل بمصر ساعدتني في الحصول على مكانة ومردود مادي وحياة كريمة فلن أعود لسوريا الفترة الحالية.	ك	٢٦٢	٩٥	١٣٢	١١٠٨	٢,٢٧	٢
	٪	٥٣,٦	١٩,٤	٢٧			
بعد هذه السنوات أصبح لدى مهارات وخبرات مهنية في سوق العمل المصري تجعلني أفضل البقاء في مصر	ك	١٨٨	١٠٥	١٩٦	٩٧٠	١,٩٨	٤
	٪	٣٨,٤	٢١,٥	٤٠,١			

جدول رقم (١٦)

التوزيع النسبي ومتوسط درجات عينة الدراسة وفقًا لفعالية أوضاع الموطن الأصلي في تفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين

البيان	البيان	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	مجموع	متوسط	رتبة
الأوضاع الاقتصادية الحالية بسوريا بمثابة معضلة عما كان في السابق لذا أفضل عدم العودة.	ك	٤٤٢	٤٧	--	١٤٢٠	٢,٩٠	١
	٪	٩٠,٤	٩,٦	--			
فرص العمل المتدنية ومستوى البطالة المرتفع في سوريا يحبطان من دوافعي بحق العودة الطوعية.	ك	٢٧٢	١٧٤	٤٣	١٢٠٧	٢,٤٧	٣
	٪	٥٥,٦	٣٥,٦	٨,٨			
الأوضاع الأمنية في سوريا تدفعني للبقاء في مصر	ك	٣٥٣	٨٨	٤٨	١٢٨٣	٢,٦٢	٢
	٪	٧٢,٢	١٨	٩,٨			
الأوضاع البيئية بما في ذلك تدهور خدمات البنية التحتية في سوريا تدفعني للبقاء في مصر.	ك	٩٢	٢٦٧	١٣٠	٩٤٠	١,٩٢	٤
	٪	١٨,٨	٥٤,٦	٢٦,٦			

جدول رقم (١٧)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا للحراك المهني وتفضيلات العودة الطوعية

العودة الطوعية	صاعد		هابط		ثابت		الدلالة الإحصائية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	χ^2 Sig. at 0.05
غير موافق	٢٠٨	٧٤,٨	٥٢	٤٢,٦	٦٦	٧٤,٢	$R._{X,Y}$ = (Positive)
موافق	٧٠	٢٥,٢	٧٠	٥٧,٤	٢٣	٢٥,٨	Sig. at 0.05
إجمالي	٢٧٨	١٠٠	١٢٢	١٠٠	٨٩	١٠٠	

جدول رقم (١٨)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا للحراك المهني وتفضيلات إعادة التوطين

إعادة التوطين	صاعد		هابط		ثابت		الدلالة الإحصائية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
غير موافق	٢٣٤	٨٤,٢	٢١	١٧,٢	٦٣	٧٠,٨	χ^2 Sig. at 0.05
موافق	٤٤	١٥,٨	١٠١	٨٢,٨	٢٦	٢٩,٢	$R._{X,Y}$ = (Positive)
إجمالي	٢٧٨	١٠٠	١٢٢	١٠٠	٨٩	١٠٠	Sig. at 0.05

جدول رقم (١٩)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه للحراك المهني وفقًا للعودة الطوعية وإعادة التوطين

المتغير	نمط الحراك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	القيمة الاحتمالية	الدلالة
العودة الطوعية	صاعد	١,٢٥	٠,٤٣٥	٢٣,٠١	٠,٠٠٠	دالة إحصائيًا
	هابط	١,٥٧	٠,٤٩٧			
	ثابت	١,٢٦	٠,٤٤٠			
إجمالي		**١,٣٣**	**٠,٤٧٢**			
إعادة التوطين	صاعد	١,١٦	٠,٣٦٦	١٢٨,٠٥	٠,٠٠٠	دالة إحصائيًا
	هابط	١,٨٣	٠,٣٧٩			
	ثابت	١,٢٩	٠,٤٥٧			
إجمالي		**١,٣٥**	**٠,٤٧٧**			

جدول رقم (٢٠)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا للحراك المهني ومدة الإقامة

مدة الإقامة بالسنوات	صاعد		هابط		ثابت		الدلالة الإحصائية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
١ـ٢	صفر	صفر	١٠	٨,٢	١٨	٢٠,٢	χ^2 Sig. at 0.05 $R._{X,Y}$ = (Positive) Sig. at 0.05
٣ـ٥	صفر	صفر	٥٩	٤٨,٤	٢٦	٢٩,٢	
٦ـ٨	٧٨	٢٨,١	٣٢	٢٦,٢	٥	٥,٦	
٩+	٢٠٠	٧١,٩	٢١	١٧,٢	٤٠	٤٤,٩	
إجمالي	٢٧٨	١٠٠	١٢٢	١٠٠	٨٩	١٠٠	

جدول رقم (٢١)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا لمدة الإقامة وتفضيل العودة الطوعية

العودة الطوعية	١ـ٢		٣ـ٥		٦ـ٨		٩+	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غير موافق	٩	٣٢,١	٣٩	٤٥,٩	٨٧	٧٥,٧	١٩١	٧٣,٢
موافق	١٩	٦٧,٩	٤٦	٥٤,١	٢٨	٢٤,٣	٧٠	٢٦,٨
إجمالي	٢٨	١٠٠	٨٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	٢٦١	١٠٠
الدلالة الإحصائية	χ^2 Sig. at 0.05 $R._{X,Y}$ = (Positive) Sig. at 0.05							

جدول رقم (٢٢)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا لمدة الإقامة وتفضيل إعادة التوطين

إعادة التوطين	١-٢		٣-٥		٦-٨		٩+	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
غير موافق	٩	٣٢,١	١٢	١٤,١	٧٣	٦٣,٥	٢٢٤	٨٥,٨
موافق	١٩	٦٧,٩	٧٣	٨٥,٩	٤٢	٣٦,٥	٣٧	١٤,٢
إجمالي	٢٨	١٠٠	٨٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	٢٦١	١٠٠
الدلالة الإحصائية	R.X,Y = (Positive) Sig. at 0.05						$\chi 2$ Sig. at 0.05	

جدول رقم (٢٣)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا للحراك المهني ومستويات الاندماج الاقتصادي

الاندماج الاقتصادي	صاعد		هابط		ثابت	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
منخفض	٢٧	٩,٧	٦٢	٥٠,٨	٢٠	٢٢,٥
متوسط	٦٤	٢٣	٤٥	٣٦,٩	٣٥	٣٩,٣
مرتفع	١٨٧	٦٧,٣	١٥	١٢,٣	٣٤	٣٨,٢
إجمالي	٢٧٨	١٠٠	١٢٢	١٠٠	٨٩	١٠٠
الدلالة الإحصائية	χ^2 Sig. at 0.05 $R._{X,Y}$ = (Positive) Sig. at 0.05					

جدول رقم (٢٤)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا لمستوى الاندماج الاقتصادي والعودة الطوعية

العودة الطوعية	منخفض		متوسط		مرتفع		الدلالة الإحصائية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
غير موافق	٤٥	٤٣,٣	٨٣	٦٦,٩	١٨٤	٧٠,٥	χ^2 Sig. at 0.05
موافق	٥٩	٥٦,٧	٤١	٣٣,١	٧٧	٢٩,٥	$R._{X,Y}$ = (Positive)
إجمالي	١٠٤	١٠٠	١٢٤	١٠٠	٢٦١	١٠٠	Sig. at 0.05

جدول رقم (٢٥)

التوزيع النسبي للعينة وفقًا لمستوى الاندماج الاقتصادي وإعادة التوطين

إعادة التوطين	منخفض		متوسط		مرتفع		الدلالة الإحصائية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
غير موافق	٧٦	٧٣,١	٨٥	٦٨,٥	١٨٥	٧٠,٩	χ^2 Sig. at 0.05
موافق	٢٨	٢٦,٩	٣٩	٣١,٥	٧٦	٢٩,١	$R._{X,Y}$ = (Positive)
إجمالي	١٠٤	١٠٠	١٢٤	١٠٠	٢٦١	١٠٠	Sig. at 0.05

جدول رقم (٢٦)

نماذج الانحدار المتعدد لبعض المتغيرات على تفضيلات العودة الطوعية وإعادة التوطين

المتغيرات المستقلة المفسرة	العودة الطوعية				
	نموذج الانحدار الخطى المتعدد قيمة Beta (B)	معامل التحديد ر (R)	معامل التحديد التربيعي ر^2 (R^2)	قيمة (ف) F لتباين خط الانحدار	دلالة ف
الحراك المهني (x_1) الاندماج الاقتصادي (x_2) مدة الإقامة (x_3)	$Y_1 = 1.511 + .041x_1 + .080x_2 + .028x_3$	٠,١٥٣	٠,٢٣٣	٣,٨٨٣	٠,٠٠٠
	إعادة التوطين				
	نموذج الانحدار الخطى المتعدد بقيمة Beta (بيتا) B	معامل التحديد ر (R)	معامل التحديد التربيعي ر^2 (R^2)	قيمة (ف) F لتباين خط الانحدار	دلالة ف
	$Y_1 = 1.584 + .223x_1 + .090x_2 + .092x_3$	٠,٥٠٩	٠,٢٥٩	٥٦,٤٠٧	٠,٠٠٠